

متن

تهذيب المنطق والكلام

للامامة الثاني سعد

الدين التفتازاني

وعلى قسم الكلام تعليقات جمعها حضرة الفاضل
الشيخ عبد القادر معروف الكردي
السندجي من تحريرات افاضل
المحققين

(حقوق طبع هذا المتن مع التعليقات محفوظة له)

الطبعة الاولى *

سنة ١٣٣٠ هـ

م ١٩١٢

منطبعة التبعاذه بجوار محافضة تبصر

﴿ مقدمة للناس ﴾

اعلموا اخواني وفقني الله واياكم لما يحب ويرضي اني
لما تحركت بي دواعي الهمم الى نشر الكتب العلمية وبذل
النفقات في سبيل ذلك ورأيت متن التهذيب السعدي الذي
هو من أعظم ما وضع لطلاب العلم من الموجزات * وخير
ما أخرج للناس من المختصرات * قد لعبت به أيدي التقطيع
والتفريق * وعبثت متصرفه فيه عوامل التشيت والتمزيق *
اذ أفرد منطقته عن كلامه * وأبعد موزنه عن ميزانه * فمت
منبعثا بتلك الهمم البواعث الى نشره تاما كاملا رغبة في تمام
الفائدة وجمعاً بين المقصود وما هو له كالتمهيد والمقدمة * وقد
وضعنا جملة نافعة من ابحاث الفضلاء على قسم الكلام تيمنا
للمرام وتكميلا لافادة أولى الأفهام * جمعناها من تصانيف
المحققين الاعلام * وبما أننا قد حصلنا على شرح جميل الوضع
جليل النفع لبعض أكابر المحققين الكرام * على قسم المنطق
والميزان وعزمننا على نشره فلم نر وضع شيء من التعليقات على
هذا القسم نسأل الله أن يوفقنا الى الاتمام والاتقان انه خير
من أعان من به قد استعان عبدالقادر معروف الكردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريق . وجعل لنا التوفيق
 خير رفيق والصلاة والسلام على من أرسله هدى هو بالاهتداء
 حقيق ونورا به الاقداء يليق . وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في
 مناهج الصدق بالتصديق . وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق
 ﴿ وبعد ﴾ فهذا غاية تهذيب الكلام . في تحرير المنطق
 والكلام . وتقريب المرام . من تقرير عقائد الإسلام .
 جعلته تبصرة لدى الافهام وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من
 ذوى الافهام . سيما الولد الأعز الحقى الحرى بالاكرام . سعى
 حبيب الله عليه التحية والسلام . لا زال له من التوفيق
 قوام . ومن التأيد عصام . وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

﴿ القسم الأول في المنطق ﴾

مقدمة

العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق والا فتصور
وينقسمان بالضرورة الى الضرورة والا كتساب بالنظر وهو
ملاحظة العقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج
الى قانون يعصم عنه وهو المنطق . وموضوعه العلوم التصوري
والتصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصوري فيسمى
معرفا أو تصديقي فيسمى حجة

﴿ فصل ﴾

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه
تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا أو عرفا
وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا ولا عكس

﴿ فصل ﴾

والموضوع له ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى
فمركب اما تام خبر أو انشاء واما ناقص تقيدي أو غيره والا
فمفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئته على أحد الازمنة

كلمة وبدونها اسم والا فاداة وأيضا ان اتحد معناه فمع تشخصه
وضعا علم وبدونه متواطىء ان استوت افراده ومشكك ان
تفاوتت اما بأولية أو أولوية وان كثر معناه فان وضع لكل
مشارك والا فان اشتهر في الثاني فنقول ينسب الى الناقل
والا حقيقة ومجاز

﴿ فصل ﴾

المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي
والا فكل امتنعت افراده أو أمكنت ولم توجدا ووجد
الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه أو الكثير مع التناهي
أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فتباينان والا فان تصادقا
كلياً من الجانبين فتساويان وتقيضاهما كذلك أو من جانب
فأعم وأخص مطلقا وتقيضاهما بالعكس والا فمن وجه وبين
تقيضيهما تبين جزئي كالتباينين وقد يقال الجزئي للاخص
وهو أعم (والكليات خمس) الاول الجنس وهو المقول على
الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل
فمقرب كالحيوان والا فبعيد كالجسم النامي . الثاني النوع وهو

المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال
 على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
 ما هو ويختص هذا النوع باسم الاضافي كالاول بالحقيقي
 ويينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفارقهما في
 الحيوان والنقطة * ثم الاجناس تترتب متصاعدة الى العالي
 ويسمى جنس الاجناس * والأنواع قد تترتب متنازلة الى
 السافل ويسمى نوع الانواع وما يينهما متوسطات . الثالث
 الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أي شيء هو في
 ذاته فان ميز عن المشارك في الجنس القريب فقريب أو البعيد
 فبعيد واذا نسب الى ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم
 والمقوم للعالي مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس .
 الرابع الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت
 حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا . الخامس العرض العام
 وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع
 انفسا كه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية أو الى الوجود
 ثم اللازم اما يين يلزم من تصوره تصور الملزوم أو من
 تصورها الجزم باللزوم أو غير يين وهو بخلافه ولا فعرض

مفارق يدوم أو يزول بسرعة أو ببطء

﴿ خاتمة ﴾ مفهوم السكلي يسمى كليا منطقيا ومعرضه
طبيعيا والمجموع عقليا وكذا الاتواع الخمسة والحق وجود
الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه

﴿ فصل في المعرفة وأقسامه ﴾

معرفة الشيء ما يقال لافادة تصوره فيشترط أن
يكون مساويا أجلى فلا يصح التعريف بالأعم والأخص .
والمساوى معرفة والاخفى . والتعريف بالفصل القريب حد .
وبالخاصة رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص
ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام وقد أجز في الناقص أن
يكون أعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

﴿ المقصد الثاني في التصديقات ﴾

القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم
فيها بثبوت شيء أو نفيه عنه فعملية موجبة وسالبة
ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والبدال
على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والافشرطية ويسمى
الجزء الاول مقدما والثاني تاليا والموضوع في الجملة ان كان

شخصيا سميت القضية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة
 فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا أو بعضا فمحصورة
 كلية أو جزئية وما به البيان سوراً والا فمهمة وتلازم
 الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي
 الخارجية أو مقدرا فالحقيقية أو ذهنا فالذهنية وقد يجعل
 حرف السلب جزأ من جزء فيسمى معدولا وقد يصرح بكيفية
 النسبة فموجبة وما به البيان جهة فان كان الحكم في القضية
 بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورية مطلقة
 أو مادام وصفه فشرطية عامة أو في وقت معين قوقية
 مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات
 فدائمة مطلقة أو ما دام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها
 فالمطلقة العامة أو بعدم ضرورة خلافها فالممكنة العامة
 فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان
 بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
 والوقية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة بالاضرورة
 الذاتية فتسمى الوجودية الالزامية أو بالادوام الذاتي
 وتسمى الوجودية الالزامية وقد تقيد الممكنة العامة بلا

ضرورة الجانب الموافق أيضا وتسمى الممكنة الخاصة وهذه
مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة والا ضرورة
اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية
لما قيد بهما

﴿ فصل في أقسام الشرطية ﴾

الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير
أخرى أو نفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والاتفاقية
ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في نسبتين أولا تنافيهما صدقا
وكذبا وهي الحقيقية أو صدقا فقط فماعة الجمع أو كذبا فقط
فماعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافي لذات الجزأين
والاتفاقية . ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع
التقادير للمقدم فكلية أو بعضها مطلقا فجزئية أو معينة
فشخصية والاتفهمة وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان
حليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما
خرجتا بزيادة اداة الاتصال والاتصال عن التمام

﴿ فصل في التناقض ﴾

التناقض اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق

كل كذب الأخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف في
الكيف والكم والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض
للضرورة الممكنة العامة وللدائمة المطلقة العامة وللضرورة
العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة وللمركب
المفهوم المردد بين تقيضي الجزأين لكن في الجزئية بالنسبة
إلى كل فرد . ﴿ فصل ﴾

العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق
والكيف والموجبة إنما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول
أو التالى والسالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشيء
عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلاً لجواز عموم الموضوع
أو المقدم وأما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمات
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقنيتان
والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس
للممكنين ومن السوالب تنعكس الدائمات دائمة والعامتان
عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة في البعض والبيان في
الكل أن تقيض العكس مع الأصل ينتج المحال ولا عكس
للوقائق بالنقض

﴿ فصل ﴾

عكس النقيض تبديل تقيضي الطرفين مع بقاء الصدق
والكيف أو جعل تقيض الثاني أولا مع مخالفة الكيف
وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوي
وبالعكس والبيان البيان والنقض النقض وبين انعكاس
الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا والسالبة الجزئية ثمة الى
العرفية الخاصة

﴿ فصل في القياس ﴾

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر فان
كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والافاقترااني حملي
أو شرطي وموضوع المطلوب من الجملي يسمى أصغر ومحموله
أكبر والمكرر الأوسط وما فيها الأصغر الصغرى والأكبر
الكبرى والهيئة شكلا والأوسط اما محمول الصغرى
موضوع الكبرى هو الشكل الاول أو محمولها فالثاني أو
موضوعها فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في
الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبتان

مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفي
 الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى أما مع دوام
 الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع
 ضرورية أو مع كبرى مشروطة لينتج الكليتان سالبة
 كلية والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو
 عكس الكبرى أو الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث إيجاب
 الصغرى وفعليتها مع كلية أحدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة
 أو بالعكس موجبة جزئية أو مع السالبة الكلية أو الكلية
 مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس الصغرى أو
 عكس الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع إيجابهما مع كلية
 الصغرى أو اختلافهما مع كلية أحدهما لينتج الموجبة الكلية
 مع الرابع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة
 الكلية وكلتيهما مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية إن لم
 يكن سلب والافسالية بالخلف أو بعكس الترتيب ثم
 النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالرد إلى الثاني بعكس
 الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى

* فصل *

الشرطي من الاقتراعي اما ان يتركب من المتصلتين أو منفصلتين أو من حملية أو متصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وتنفقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول

* فصل *

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل كمانعة الجمع ورفع كمانعة الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقيضه ومرجعه الى استثنائي واقتراعي

* (فصل) *

الاستقراء تصفع الجزئيات لاثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه والعمدة في طريقة الدوران والترديد

* (فصل في القياس) *

اما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيات وأصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والنظريات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن

عامة لها في الواقع قلبي والا فاني واما جدي يتألف من
 المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من المقبولات
 والمظنونيات واما شعري يتألف من الخيالات واما سفسطي
 يتألف من الوهيات والمشبّهات

﴿ فصل ﴾

أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات والمبادئ وهي حدود
 الموضوعات واجزاؤها واعراضها ومقدمات بينة أو ما خوذة
 يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم
 وموضوعاتها موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو
 متركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذاتها وقد تقال
 المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات أيضا لما يتوقف
 عليه الشروع بوجه الخبرة والله اعلم بالصواب

﴿ هذا قسم ^(١) الكلام من التهذيب

وعلى الستة وقع التبويب ﴾

(الباب الأول في المقدمة)

الكلام هو العلم بالعقائد الدينية عن ^(٢) الادلة اليقينية
وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق بذلك والعلم لا يحد ^(٣)
والتفسير له بمثل حصول صورة الشيء في العقل أو الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت أو صفة يتجلى ^(٤) بها المذكور لمن

(١) قوله قسم الكلام أي المعلوم من قوله سابقا هذا غاية تهذيب
الكلام في تحرير المنطق والكلام والاضافة من أضافه الدال الى المدلول
وانما لم يقل القسم الثاني من التهذيب في علم الكلام كما قال في المنطق
حيث عنون بقوله الاول في المنطق اختصارا في العبارة مع التفنن
ومراعات السجع (٢) قوله عن الادلة الخ أي المكتسب منها وانما
اشترط اليقين في أدلة العقائد لانه لا عبرة بالظن فيها وخرج بذلك القيد
اعتقاد المقلد وما لم يكن مكتسب (٣) قوله لا يحد قيل لوضوحه
وقيل لخفاءه والظاهر من عبارة المصنف الاول (٤) قوله يتجلى
أي ينكشف ويتضح وقوله المذكور أي ما من شأنه أن يذكر

قامت هي به أو ادراك المركب أو الكلّي تنبيه على اختلاف^(١)
 الاصطلاحات وحقيقة النظر حركة النفس في المعقولات
 عودا على بدء لتحصيل المجهول وكونه مفيدا للعلم في الجملة
 ولو في الالهيات وبدون العلم ضروري والمنكر معاند
 كالسوفسطائي المنكر للحسيات أو الاوليات أو كليهما
 وهل هو بطريق العادة أو التوليد أو الوجوب فيه خلاف
 والنظر في معرفة الله تعالى واجب بالنص والاجماع ولكونه
 مقدمة للمعرفة الواجبة عندنا بذلك وعند المعتزلة لكونها
 دافعة لضرر خوف العقاب قالوا لو لم يجب الا شرعا لما صح
 الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت^(٢) الشرع

(١) قوله على اختلاف الاصطلاحات فان الاول لبيان ما اصطلاح
 عليه في بعض فنون الحكمة من التعميم والثاني لبيان اصطلاح
 اختصاصه بما عد الظن والجهل المركب والتقليد والثالث لبيان اصطلاح
 اختصاصه باليقين والرابع لبيان اصطلاح اختصاص العلم بالمركبات
 والسكريات والمعرفة بالبسائط والجزئيات (٢) قوله لعدم الوجوب
 قبل ثبوت الشرع حاصل استدلالهم انه لو كان وجوب النظر شرعا
 لكان للمكلف اذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر أن يقول

ورد " بأن المتوقف على الشرع هو العلم بالوجوب لا نفس الوجوب ثم انها أول الوجبات المقصودة لتوقف البواقي عليها والنظر فيها وسيلة اليها فيجب لذلك * والدليل ما يمكن ان يتوصل بالنظر فيه الى حكم وقد يخص بالجازم فيقابلة الامارة ثم ان توقف على نقل فتقلي والا فعقلي وقد يستفاد منه بمعونة القرائن القطع ولا يثبت ما استوى طرقاه عند العقل الا بالنقل وما يتوقف النقل عليه لا يثبت الا بالعقل

(الباب الثاني في الأمور العامة) *

تصور الوجود " ضروري والتعريف بالكون والتحقق والشيئية لفظي " ينبه على اشتراكه معني صحة التقسيم الى الواجب

لا أنظر مالم يجب على ولا يجب علي مالم يثبت الشرع عندي (١) قوله ورد الخ حاصل الجواب ان صحة الزام النظر انما يتوقف على وجوب النظر في نفس الامر لا على العلم بوجوب النظر ووجوب النظر في نفس الامر انما يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر فقوله ولا يجب علي مالم يثبت الشرع عندي ممنوع (٢) قوله تصور الوجود ضروري احتج عليه بان التصديق بقولنا الشيء اما موجود أو معدوم بديهى لا يتوقف على كسب أصلا فدل ذلك على بداهة تصور مفرداته

وغيره والجزم به مع التردد في الخصوصية وتام الحصر في
الموجود والمعدوم وعلي زيادته على الماهية ذهنا صحة سلبه عنها
وافادة حمله عليها واكتساب ثبوته لها والحكماء علي ان
حقيقة الواجب وجود خاص قائم بنفسه مقيم لغيره مخالف
لوجود الممكن في حقيقته ولذا صح تفرده^(١) بالقيام بالماهية
ذهنالا عينا كيباض الجسم مشارك له في عارض الكون
المقول على الموجودات بالتشكيك كالنور على الأنوار وما
يقال انه في الكل نفس الماهية فبمعنى انه لا ينفرد كل بتحقيق
على حدة في الخارج وانما هو في العقل ثم الوجود ينقسم الى
العيني والذهني حقيقة والى اللفظي والخطي مجازا اذ ليس في
اللفظ والخط من الانسان الشخص والماهية كما في الخارج

(١) قوله ولذا الخ أي لكون الوجود الوجودي مخالفا بالحقيقة
للوجود الامكاني صح تفرد الوجود الامكاني بالقيام بالماهية قياما ذهنيا
دون الوجود الوجودي وهذا جواب عن سؤال تقريره ان التجرد
عن الماهية اما لذات الوجود فيكون كل وجود مجردا وليس الوجود
الامكاني كذلك واما الامر غير الذات فتكون الواجب في تجرده معلولا
وهو محال وقوله كيباض الجسم تمثيل للمنفى لا للنفي

والذهن بل الاسم وصورة * والدليل على الذهني انا نتعل
 مالا ثبوت له في الخارج اذ نحكم على الممتنعات ايجابا ونجد
 من المفهومات كليا ومن القضايا حقيقية فالتعل ان كان
 بالحصول في ذهن فذاك والا فلا محالة يقتضي اضافة بين
 العاقل والمقول ولا تعل الى النفي الضرف واذ ليس الثبوت
 في الخارج كان في العقل وهو وجود غير متأصل لا يقتضي
 الاتصاف كالمؤمن يتصور الكفر فلا يوجب اتصاف
 الذهن بالاعراض حتى المتضادات ولا وجود الممتنع في
 الخارج لكون الذهني فيه كالماء في البيت * ثم المقول من
 الوجود والشيئية ليس الا الثبوت ومن العدم الا النفي
 فالمعدوم ليس بشئ ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين الوجود
 ومنهم^(١) من أثبتهما جمعا وتفرقا ويسمى الواسطة حالا ويجعل

(١) قوله ومنهم من أثبتهما أي عدم المعدوم شيئا وثابتا وثبت الواسطة
 فقال من أثبتهم جميعا المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فنفي وان تحقق
 فان كان مع ذلك له كون في الاعيان قاما بالاستقلال فهو موجود
 أو بالتبع كالعالمية فواسطة وان لم يكن له كون في الاعيان فعدم ومن
 أثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فعدم وان كان له

الوجود منه اذ لو وجد تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض
ورد بأن وجوده عينه وتقيضه العدم لا المعدوم * قالوا المعدومات
متمايزة ولا يعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتى للفرق
بين امكانه لا ولا امكان له فثبت موصوفه * قلنا التميز انما هو
عند العقل والا انتقض بالمتنعات والمركبات الخيالية وان
الفرق بين الامكان والامكان المنفى على تقدير كونه منفيا
ثابت أيضا ثم كل من الوجود والعدم قد يقع محمولا وقد
يقع رابطة ويفتقر الحمل الايجابي الى اتحاد الطرفين هوية
ليصح وتغايرهما مفهوما ليفيد وصدقه يكون مطابقتها لما في
نفس الامر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا في
نفسه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك
﴿ فصل ﴾

ماهية الشيء ما به يحجب عن السؤال بما هو وقد تؤخذ
بشرط شيء فتسمى المخالطة والاختفاء في وجودها وبشرط^(١)

ثبوت فان كان بالاستقلال فوجوده اوبالتبعية فواسطة ومن عد المعدوم
شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فتنفى وان تحقق فثبت وحينئذ ان
كان له كون في الاعيان فوجوده والا فعدم (١) قوله وبشرط

لا شيء ويسمى المجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن
الاعيان ولا بشرط شيء وهي أعم من المخلوطة فتوجد لكونها
نفسها لا جزأ منها لعدم التمايز وانما ذاك في العقل ثم اذا
اعتبرت معروضة لكل فهو الكلي الطبيعي وانما يوجد منه
المعروض دون العوارض مجردا عن العوارض وهي الافراد
وقد يقال الماهية بشرط لا شيء فتكون مادة للشخص
متقدمة عليه في الوجودين ثم لا خفاء في وجود الماهية
المركبة ولا بد من انتهائها الى البسيطة واحتياج بعض الاجزاء
الى بعض في المركب الحقيقي ضروري بخلاف الاعتباري
ومن خالف في جمولية الماهية أراد انها من لوازم الوجود
كتناهي الاجسام لا الماهية كزوجية الأربعة والـ^(١) فاحتياج
الممكن الى العلة ضروري

لا أي وقد تؤخذ وتعتبر بشرط لا شيء وتسمى المجردة أي عن العوارض
واللواحق الشخصية قوله ولا توجد في الاذهان الخ لان وجودها
في الذهن تكون محفوفة بالعوارض الذهنية قيل عليه ان الحكم
بعدم وجودها في الذهن فرع وجودها في الذهن فيلزم التناقض
وأجيب بان للعقل ان يتصورها ويصرف النظر في هذا التصور عن
اختلاطها بالعوارض الذهنية (١) قوله والا أي وان لم توجه القول

﴿ فصل في التعين ﴾

افراد النوع إنما تميز بعوارض ربما تنتهي الى ما يفيد
 الهاذية فبعد تلخيص ان التعين والتشخيص هو تلك
 الهاذية أو ما يفيدها أو كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة أو
 عدم قبوله لها وان العدمي هو المعدوم أو العدم المضاف أو
 ما يدخل في مفهومه العدم والوجودي بخلافه وان الحقيقي
 ماله ثبوت في نفس الامر من غير شائبة فرض وتقدير
 والاعتباري بخلافه لا يشتبه ان التعين وجودي أو عدمي

يعدم الجمولية بهذا التوجيه فلا يصح أصلاً ان احتياج الممكن
 الى العلة ضروري ونحن أهل التحقيق والثوق من وجه هذا القول
 بتوجيه آخر حاصله ان القائل يريد بعدم جموليته كونها أموراً
 اعتبارية وان الوجود حقيقة هو الموجودات وهو مذهب جمهور
 الحكماء والعرفاء فان الماهيات عندهم حدود والحدود عندهم
 سلوب والسلوب أمور تبصّر من اضافتها الى الوجودات اذ الاعدام
 لها ضرب من التمايز بما للمضافات هي اليها من الوجودات كذلك ولهذا
 الضرب من التمايز لها ضرب من الثبوت ولو تصورا فقط وحاصل
 النتيجة انها اعتبارات ذهنية

حقيقي أو اعتباري ولا يشتبه انه انما يستند الى الفاعل القادر
اوالى الوجود الخارجي أو الى أسباب آخر ^(١) كنفس
الماهية او المادة المتشخصة بما يلحقها من الموارض بحسب
تعاقب الاستعدادات

﴿ فصل ﴾

الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من

(١) قوله أو الى أسباب آخر هذا اشارة الى مذهب الفلاسفة في
التعين وحاصله ان الموجود اما مادي أو غيره والثاني اما واجب
كالباري أو ممكن وهو العقل والأول اما مادي في ذاته كالأجسام
والاعراض أو مادي في التعلق كالنفوس البشرية والفلكية فغير
المادي بقسمة تعينه مستند الى ماهيته فتحصر كل ماهية في فرد
لكن المعقول لما كانت ماهيات مختلفة كانت افرادا مختلفة ذوات
أنواع منحصرة فيها بخلاف الواجب لما كان حقيقة واحدة كان
فردا واحدا ولم يتصور هناك تعدد أصلا والمادي بنوعية تعينه
مستند الى مادته أي محله والمراد منه المعروض في الاعراض والمادة
في الأجسام والمتعلق في النفوس لانها انما تعينت بتشخصات هذا
العالم الجسماني بسبب الابدان حتي قيل أنها لو وجدت في القدم لما
كان لها وصف التعدد أصلا

نسبة المفهوم الى هلية بسيطة أو مركبة وتصورها ضروري
والتعريف يمثل ضرورة الوجود أو ضرورة العدم أولاً ضرورتها
لفظي. وينقسم كل من الاولين الى الذاتى والغيرى* فالموصوف
بالذاتى من الواجب واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى أولشى*
آخر كزوجية الأربعة* ومن الممتنع ممتنع الوجود لذاته
كشريك البارى أولشى* آخر كفرادية الأربعة* والموصوف
بالغيرى كمكن هو واجب الوجود حين وجوده وممتنع
الوجود حين عدمه وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة الوجود
أو العدم فيسمى بالامكان العام لعمومه الخاص وضرورة
الطرف الآخر. وقد يعتبر بالنظر الى الاستقبال ويسمى
بالاستقبالى وبمعنى تهيؤ المادة لحصول الشئ باعتبار تحقق
الشرائط شيئاً فشيئاً فيسمى بالاستعدادى وهذا مراد^(١)

(١) قوله وهذا مراد من قال الخ هذا اشارة الى تحقيق قول
الحكماء ان كل حادث زمانى فهو محتاج الى مادة ومدة اما المادة فلان
كل حادث زمانى فهو ممكن بامكان استعدادى غير الامكان الذاتى
العام وهو أى ذلك النوع من الامكان وجودى فانه يشترط ويضعف
ويحكم عليه بالحدوث اذ استعداد النطفة للانسانية حادث بحدوث

من قال كل حادث مفتقر الى مادة تكون محلا للامكان
ومدة بها يكون تعاقب الحوادث وانما يتم لو سلم ان كل
حادث بهذا المعنى ممكن . ثم احتياج الممكن الى المؤثر
بامتناع ترجيح أحد طرفيه بلا مرجح ضرورى وهذا غير
ترجيح المختار أحد المتساويين على الآخر بلا تخصيص بمحض
الارادة كالمهارب يسلك أحد الطريقين والجائع يأكل أحد
الرغيفين . فان قيل التأثير حال الوجود تحصيل الحاصل
وحال العدم جمع بين النقيضين . قلنا الممتع تحصيل الحاصل
بتحصيل آخر والمحوج هو الامكان أو الحدوث (ولكل
وجهة) ومعنى الاحتياج اما توقف الوجود أو العدم أو
استمرارهما على أمر ما ولا تعقل أولوية بالذات لأحد الطرفين

الصورة النطقية وبالأندام فانها اذا صارت انسانا عاقلا بالفعل فقد
زال ذلك الاستعداد عنها فثبت ان هذا الامكان وجودى وهو مع
هذا عرض فلا بد له من محل يقوم به وليس الا المادة فانها هي التي
توصف بقبول صورة الشئ الممكن حصوله فثبت ان كل حادث زمانى
فهو ذو مادة وأما الاحتياج الى المدة فليتم فيها تدرج ذلك الاستعداد
وأخذه في الاشتداد حتى يحصل بالفعل الصورة الأخيرة

الا بمعنى نوع اقتضاء للوجود أو العدم لا الى حد الوجوب
وهي أيضا متتفية والا لما تحقق الطرف الآخر لاستلزامه
انتفاء الاولوية الذاتية ثم وجود الممكن محفوف بوجوبين
سابق ولاحق لانه مالم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا
مرجح وحين الوجود امتنع العدم لامتناع الجمع وهذا
لا ينافي الاختيار^(١) والثلاثة بل كل ما يوصف أي فرد يفرض

(١) قوله والثلاثة أي الوجوب والامتناع والامكان ثم أن الامتناع
اعتباريته أظهر من اعتباري أخوته اذ لا خفاء ولا نزاع في اعتباريته
لوضوح أنه عنوان المستحيل وأما الوجوب والامكان فاستدل على
اعتباريتهما بأنهما لو وجدا خارجا لزم التسلسل فان القدم لو وجد
لكان قديما والالزم حدوث القديم اذا القدم صفته ويلزم التسلسل
وكذا تقول في الباقي ولما كان هذا الحكم ساريا في كل ما لو وجد
فرد منه خارجا لصدق مفهومه على ذلك الفرد جملة بعضهم قاتونا
كأيا وأشار اليه المصنف بقوله بل كل ما يوصف الخ وتوضيح ذلك
أن تقول لو وجد الوجوب لكان واجبا والا لزم امكان الواجب
أو امتناعه والامكان لو وجد لكان ممكنا والا لزم وجوب الممكن أو
امتناعه والقدم لو وجد لكان قديما والالزم حدوث القديم والحدوث
لو وجد لكان حادثا والا لزم قدم الحادث وعلى هذا أبدا فقس

منه بمفهومه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والبقاء
والتعين والموصوفية اعتبارات عقلية والالزم التسلسل ومعنى
كون الشيء واجبا في الخارج انه بحيث اذا عقل مستندا الى
الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب وكذا البواقي

﴿ فصل ﴾

القدم بمعنى عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتي أو بالعدم
وهو الزماني والحدوث بخلافه^(١) ولاقديم بالذات سوى الله
تعالى وبالنزاع سوى صفاته ولزم المعتزلة كثير من الاحوال
وعند الفلاسفة كثير ولا يستند القديم الى المختار لان القصد
الى الایجاد^(٢) يقارن عدم ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه
واجبا أو مستندا اليه ايجابا

- (١) قوله والحدوث بخلافه تضمن كلامه ان الحادث الزمان هو
المسبوق بالعدم دون الحادث الذاتي وفيه نظر فان كل حادث مسبوق
بالعدم على ما قرره الفلاسفة قالوا الممكن له من ذاته الا يكون وله من
علته أن يكون وما بالذات أقدم مما بالغير فكل ممكن فهو مسبوق
بالعدم اما سبقا ذاتيا واما زمانيا فتعريف الحادث الزماني بما قرره غير
مانع اللهم الا أن يراد سبقا لا يجمع فيه المتقدم والمتأخر أصلا فتدبر
(٢) قوله لان القصد الخ. فيه نظر لانه ان اراد بهندا التقدم

﴿ خاتمة ﴾

التقدم والتأخر والمعية تكون بالعلية أو بالطبع أو
بالزمان أو الشرف أو الرتبة الحسية أو العقلية وضعا أو طبعا
أو بالذات فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون
بالزمان ليلزم قدم الزمان كما لا يلزم أن يكون له امكان
استعدادي ليلزم قدم مادة له.

﴿ فصل ﴾

الوحدة والكثرة من المعاني الواضحة ومقوليتهما
بالتشكيك فتكون جهة الوحدة مقومة أو عارضة أو منتسبة
وتسمى الوحدة في الجنس مجانسة وفي النوع مماثلة وفي الكم
مساواة وفي الكيف مشابهة وفي الخاصة مشاكلة وفي
الاطراف مطابقة وفي الوضع موازاة وفي النسبة متناسبة

التقدم الزماني الذي لا يجتمع فيه المتأخر مع المتقدم فهذا التحليل
ممنوع لجواز أن يتقدم القصد على الایجاد كتقدم الایجاد على الوجود
وان أراد به الذاتي فسلم لكن لا ينتج المطلوب على أن الاقرب للعقل
والمعقول هو أن قصد الفاعل المختار لا يصح أن يقارنه العدم أصلا
لكفايته في العلية فتأمل *

ويمتنع اتحاد الاثنين ضرورة والاستدلال عليه بان اختلاف
 الماهيتين أو الهويتين ذاتي لا يزول ليس بأوضح من المدعي
 وبأنهما إما موجودان أو معدومان أو مختلفان فلا اتحاد
 مدفوع بأنهما موجودان بوجود واحد هو نفس الوجودين
 الصائرين واحدا . والغيرية تقيض هو هو وقد يخص الغيران
 بموجودين يجوز انفكاكما فالجزء مع الكل ليس هو ولا
 غيره وكذا الصفة مع الموصوف ولذا يصح ما في الدار غير
 زيد وغير عشرة مع ان فيها الاجزاء والصفات الغير المحمولة
 فليس ^(١) المعنى انه لا هو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب

(١) قوله فليس المعنى الخ رد على صاحب المواقف فيما وجه به كلام
 الاشعري أعنى قوله بأن الصفات ليست عين الذات ولا غير وهذه المسألة
 من مشكلات هذا الفن وفيها ثلاثة مذاهب * الاول أن الصفات غير * الثاني
 انها عين * الثالث انها لا عين ولا غير وقد وجه صاحب المواقف هذا الثالث
 بان المعنى انها لا عين بحسب المفهوم ولا غير بحسب الوجود ورد المصنف
 هذا التوجيه بانه انما يتم في صفات محمولة كالعلم والقادر وكذا في الاجزاء
 المحمولة وليس الكلام فيهما ووجهه غير صاحب المواقف بما ارتضاه
 المصنف وهو أن المراد بالغيرية المتفية جواز الانفكاك وهذا التوجيه
 ان سلم فرضا فاستدل به منقوض كما يظهر بأدنى نظر واصعوبة
 التوجيه والاستدلال عليه ذهب فريق الى الراي الاول مجوزا نسبة

الوجود والتماثل الاشتراك في الصفات النفسية ولذا يسد كل منهما مسد الآخر واختلف في لزوم تغايرهما وامتناع اجتماعهما. والتضاد كون المعنيين بحيث يستحيل لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة. وعند الفلاسفة كل اثنين غير ان اشتركا في تمام الماهية فثلاثان والا فتخالفان وهما متقابلان ان امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فان كانا وجودين. فان كان تعقل أحدهما بالقياس الى الآخر فتضايقان والا فتضادان وان لم فان قيد بكون الموضوع مستعدا للوجودى شخصه أو نوعه أو جنسه القريب أو البعيد فلكة وعدم والا فإيجاب وسلب. وقد يشترط في التضاد غاية الخلاف ويخص باسم الحقيقي والاول بالمشهورى وقد يشترط في الملكة والعدم الاستعداد للوجودى فى ذلك الوقت ويخص باسم المشهورى والاول الحقيقي ولا تقابل بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعهما ولتقوم أحدهما بالآخر^(١)

الذات بالإيجاب الى صفاتها * (١) قوله ولتقوم أحدهما بالآخر وذلك ان الوحدة علة مقومة للكثرة اذ الكثرة عبارة عن مجتمع

﴿ فصل في العلة والمعلول ﴾

العلة هي ما يحتاج اليه الشيء فان كانت داخلة فوجوب الشيء معها اما بالفعل فهي صورية واما بالقوة فهي مادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها فهي فاعلية أو لها فهي غائية ومرجع الشروط والآلات الى الفاعل . وجميع ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول لامتناع الترجيح بلا مرجح وبالعكس لان الاحتياج من لوازم الامكان ووجوده مع انعدامها انما يتصور في المعدات كالابن بعد الاب والبناء بعد البناء والمؤثر في الوجود قد يغير المؤثر في البقاء . ووحدة المعلول بالشخص توجب وحدة الفاعل لامتناع الاحتياج والاستغناء^(١) معا ولا

وحدات ولا شيء من المتقابلين مقوم للآخر اما في الملكية والعدم فظاهر اذ العدم لا يصح مقوماً واما في التضاييف فلان التضاييفين معا وجودا وتعقلا واما في التضاد فلان الضد لا يجتمع الضد فكيف يقوم به (١) قوله لامتناع الاحتياج والاستغناء معا أي اللازم اجتماعهما في المعلول بفرض تواردهما العلتين المستقلتين عليه اذ على تقدير التوارد يلزم احتياج المعلول الى كل من العلتين لكونه علة له واستغنائه عن كل منهما لكون

عكس لاستناد الكل الا الواجب تعالى ابتداءً والاستدلال
بانه لو لم يصدر من الواحد الا الواحد لزم اتحاد السلسلة
والعلية فيما بين كل شيئين ضعيف . وتمسك المخالف بانه لو
صدر عنه شيان فمصدريته لهذا غير مصدريته لذاك فان
دخل شيء منهما فيه تركيب والا تسلسل . ورد بأنها اعتبار
عقلي وبأنه يرد على صدور الواحد (١) وقولهم المراد انه كلما
تكرر المعلول تكرر الفاعل ولو بالحيثية . ضرورة ان فاعليته
لهذا غير فاعليته لذاك لا يفيد شيئاً ولا يوافق ما ينو عليه من
امتناع تعدد أثر البسيط . ومن ان الفاعل البسيط لا يكون

الأخرى مستقلة بالعلية (١) قوله وبأنه يرد الخ هذا الجواب بعد
التسليم كون المصدرية أمراً حقيقياً فالجواب الاول بالمنع وهذا بالتسليم
ووجه التسليم ان المصدرية كما تطلق على الامر الاعتبار تطلق أيضاً على
أمر حقيقي هو اشتغال العلة على خصوصيته لها بالقياس الى الأثر بحسبها
يجب الاثر ثم في هذا الجواب نظر اذ لما كان الكلام في الامر الحقيقي
جاز ان يكون ذلك الامر في صدور الواحد نفس ذلك المصدر الواحد
فلا تركيب ولا تسلسل بخلاف ما اذا صدر عنه شيان فان يكون هناك
خصوصيتان وجوديتان مستغائرتان *

قابلا لأن الفعل والقبول اثنان - وقد يستدل بأن نسبة
الفاعل بالوجوب والقابل بالامكان - ورد بعد التسليم بأنه
لا امتناع في الوجوب واللاجوب بجهتين

﴿ فصل ﴾

يجوز دوام أفعال القوى الجسمانية بخلق الله تعالى .
وعند الفلاسفة يلزم تناهيا بحسب الشدة والمدة والعدة
لأن القسري يختلف باختلاف القابل والطبي باختلاف
الفاعل فاذا فرض في حركتهما الاتحاد في المبدأ تفاوت
الجانب الآخر ورد بعد تسليم التأثير بأنه إنما يتم لو كانت
القوة بقدر الحجم

﴿ فصل ﴾

يستحيل الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه
لأن امتناع تقدم الشيء على نفسه ضروري والتسلسل هو
ترائي "معروضي العلية والمعلوليه لا الى نهاية لأن المؤثر

(١) قوله هو تراي اي بأن يكون كل ما هو معروض للعلية
معروضا للمعلولية ولا ينتهي الى معروض للعلية لا يكون
معروضا للمعلولية *

المستقل للجملة ليس نفسها ولا جزءاً منها للدور^(١) بل
خارجاً واجباً^(٢) يوجب شيئاً من الجملة فينقطع ولأننا تفصل
من السلسلة جملة بنقصان واحد ثم نطبق بين الجملتين فإن
وقع بازاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة لزم تساوى
الكل والجزء والا انقطعت الناقصة فتناهت التامة ولأنها
لما اشتملت على معلول محض لزم اشتغالها على علة محضة تحقيقاً
للتكافؤ ولأننا نجعل كلامنا من الآحاد التي فوقه متعدد باعتبار
وصفي العلية والمعلولية ثم نطبق بين وصفي العلية والمعلولية
فيلزم لضرورة سبق العلة زيادة العلية وتتناهيان ولأنه لو
انقسمت بمتساويين فزوج والا ففرد وكل منهما أقل بواحد
مما فوقه فتتناهيان



(١) قوله للدور أى لان علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها
ومن جملتها ذلك الجزء الذي فرض علة (٢) قوله واجباً هذا
كالنتيجة لقوله خارجاً لأن الموجود الخارج عن جملة الممكنات ليس
الا الواجب قوله فينقطع أى التسلسل أو التراقي *

﴿ خاتمة ﴾

قد يقال الصورة لكل هيئة في قابل وحداني بالذات
أو بالاعتبار والمادة لمحلها كاليافض والجسم والغاية لما ينتهي
اليه الفعل وان لم يكن له جهة عليا واحتياج من الفعل اليه
بل وان لم يكن للفاعل قصد - ولما كان الموجد عندنا هو
الله وحده فمعنى العلية والتأثير في الممكن هو التسبب العادي
﴿ الباب الثالث في الأعراض . وفيه فصول ﴾

﴿ الفصل الأول ﴾

الموجودان لم يسبق بالعدم تقديم والا فحدث فان
تحيز بذاته فهو جوهر أو بتبعيته فرض^(١) مختص بالحي

(١) قوله فرض بقى من الاقسام بحسب القسمة العقلية
الموجود الممكن الذي ليس متميزا بذاته ولا حالا في التميز وانما تركه
المتكلمون في تقسيمهم لانهم كما زعموا لم يجدوا دليلا عليه بل ربما
استدلوا على استحالة بانه لو وجد لتشاركه الباري في التجرد واحتاج
في الامتياز عنه الى عيز فيلزم التركب في الواجب وهو محال وان قدح
فيه بان التجرد امر سلبي والمشاركة في الامور السلبية لا يقتضي
التركب في الذات من عام وخاص فتدبر *

كالحياة والعلم والادراكات أو غير مختص كالأشياء كوان
 والمحسوسات . وقالوا^(١) الموجودان كان وجوده لذاته فواجب
 والا فممكن وهو ان استغني عن محل يقومه ويسمى
 الموضوع^(٢) بخوهر والا فعرض (وأجناسه الكم والكيف
 والابن والاضافة والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفع)
 وامتناع قيام العرض بنفسه أو بأكثر من محل واحد
 بالذات أو بالاجتماع كوحدة العشرة وحياة البنية المتجزئة
 ضروري والعرض في مثل القرب والجوار والتركيب متعددة
 ويستحيل انتقاله من محل لأن وجوده في نفسه هو وجوده

(١) قوله وقالوا يعني الفلاسفة (٢) قوله ويسمى الموضوع
 أشار بذلك الى ان بين المحل والموضوع عموما مطلقا فان الموضوع
 أخص والمحل اعم اذ المادة محل وليست بموضوع وان بين الحال
 والعرض عموما مطلقا أيضا والأعم هو الحال اذ الصورة حال وليست
 بعرض واعلم ان الفلاسفة المشائين قسموا الجوهر الى خمسة أقسام
 قالوا لأنه اما مجرد أولا والثاني اما جسم او جزء جسم والثاني اما
 مادة او صورة والاول اعني المجرد اما متعلق بالجسم تعلق التدبير
 وهو النفس او متعلق به تعلق تأثير وهو العقل *

في محله ولأن تشخصه ليس إلا بمحله . وقد يتوهم من حدوث المثل في المجاور أنه انتقال وفي جواز قيامه بالعرض خلاف مبني على الاختلاف في معنى القيام أنه التبعية في التحيز أو الاختصاص الناعت . وإن الجمهور من المتكلمين على امتناع بقاء العرض زمانين لأن مفهومه ينبي عن ذلك ولأنه يستلزم قيام عرض البقاء به ولا امتناع زواله لأنه إما بنفسه فيمتنع أو بزوال شرطه - فيتسلسل أو بطريان ضده فيدورا وبفاعل فيصير النفي المحض أثرا والكل ضعيف^(١)

(١) قوله والكل ضعيف لأن الأول منقوض بعدم تسليم كون البقاء أمراً متحققاً في الخارج بل هو اعتباري لأنه نفس الوجود منتسباً إلى الزمان الثاني والثاني بأنه لا يلزم من كون عدم مقتضى ذات الشيء في زمان مخصوص امتناع ذلك الشيء فإن الحركة كذلك وليست من قبيل الممتنع وبأنه لا يلزم التسلسل لجواز كون الشرط جوهرًا مشروط الوجود بأعراض تتبادل عليه يمسك الفاعل عن إيجاد البديل فيزول الشرط ويأن الدور اللازم من كون الزوال بطريان الضد هو الدور المبي لجواز كون حدوث الطاري وزوال الباقي في زمان واحد وبأنه لا يلزم من كون الزوال بفاعل كون أثر

﴿ فصل ﴾

الكم عرض يقبل القسمة لذاته بمعنى فرض شيء غير شيء
 فنفصل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد ومتصل
 ان كان وهو ان كان غير قار فزمان والا فقدر خط أو سطح
 أو جسم تعين . وقد يؤخذ مع اضافة فيسمى الطول
 والعرض والعمق . وعند المتكلمين العدد اعتباري والمقادير
 جواهر مجتمعة أو نهايات واتقطاعات والزمان وهمي اذ لا
 وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء
 أولان تقدم أجزائه . ليس الا بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد
 لامتنع عدمه بعد وجوده لكونه زمائيا فيلزم وجوبه مع
 تركبه وتقضيه . ورد بان الماضي والمستقبل موجودان والعدم
 في الحال لا يستلزم العدم مطلقا والتقدم بالذات وبعديّة
 العدم في طرف الماضي ولو سلم فامتناع العدم بعد الوجود
 لا ينافي الامكان . وقالوا ^(١) الزمان وجودا متداد يتصف
 بالماضي والاستقبال ويلحقه التقدم والتأخر بالذات بحيث

الفاعل نفي لان المعنى كون الفاعل يترك الفعل لا انه يفعل الترك

فتأمل (١) قوله وقالوا يعني الفلاسفة

لا يصير قبله بعد ولا بعده قبل ضروريّ يعترف به العامة
ولهذا يقسمونه الى السنين والشهور والايام والساعات . وأما
حقيقته فقليل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه لتفاوته كم ولا متناح
تألفه من الآنات متصل ولعدم استقراره مقدار طيئة غير
قارة هي الحركة ولا متناح فنائه لما صر مقدار الحركة المستديرة
اذ المستقيمة تنقطع ولتقدير جميع الحركات به مقدار لا سرعها
ومبناه على أصول الفلاسفة وقيل متجدد معلوم يقدر به
متجدد موهوم . والقديماء على أنه جوهر مستقل يقطع
بوجوده وان لم يوجد جسم ولا حركة

﴿ فصل في المكان ﴾

قيل ^(١) هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للظاهر

(١) قوله قيل الخ المكان من الامور الظاهرة الانية الخفية الماهية
ولذا اختلف في ماهيته فقليل هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
وقيل هو بعد مجرد موهوم * وقيل هو بعد مجرد موجود قد استشهد
المصنف لمذهب البعد بعدة شواهد * واستدل اصحاب السطح بأن
المكان لو كان هو البعد فاما ان يكون متوهما مفروضا او متحققا
مفروضا والكل باطل اما الاول فلا لأن المكان موجود ضرورة واما

من المحوي . وقيل البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم والامارات
 مثل مساواة المكان للممكن وعمومه لكل جسم وكون
 الطير في الهواء المتحرك والحجر في الماء الجاري ساكناتدل
 على الثاني وهل يحوز خلوه عن الشاغل . قيل نعم لانا اذا
 رفعنا صفحة ملساء عن مثلها لزم في أول زمان الارتفاع خلوه
 الوسط واذا رفعنا أحد جانبي الزق المشدود الرأس والمسام
 عن الآخر خلا جوفه . وقيل لا والا لزم تساوي وجود
 المعاوق وعدمه فيما اذا فرضنا حركة جسم في فرسخ خلاء
 وتكن ساعة وأخرى مثلها في ملاء وتكن ساعتين

الثاني فلانه حينئذ ان كان قابلا للحركة الاينية كان له مكان وينقل اليه
 فيلزم ترتب الامكنة لا الى نهاية وان لم يكن قابلا لها لزم ان لا يكون
 الجسم أيضا قابلا للحركة فان الجسم ملزوم البعد المتنافي لقبولها وملزوم
 المتنافي للشيء متناف لذلك الشيء وبانه يلزم من تمكن الجسم في البعد
 تداخل البعدين وهو باطل للقطع بان ليس في الأثناء المملوء من الماء
 الا بعد واحد ولانه يستلزم اجتماع المثليين في محل واحد هو الممكن
 وبان البعد في نفسه اما ان يفتقر الى محل فيمتنع تجرده أو يستغنى
 عنه فلا يحل في المادة لان معنى الحلول اختصاصه به بحيث لا يتقوم بدونه *

وأخرى مثلها في ملاء قوامه نصف قوام الاول فيكون ساعة
 ضرورة ان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاوق . ومن
 اماراته ارتفاع اللحم في المحجمة والماء في الأنبوبة وعدم نزول
 الماء من ثقبه الكوز المشدود الرأس والمعترض مستظهر
 من الجانبين

﴿فصل في الكيف﴾

(١) عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة . وانقسامه
 بحسب الاستقراء أربعة . الاول المحسوسات وأصول
 الملموسات (٢) الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة . وقد
 يقال الحار لما يحدث الحرارة اما بسبب ملاقات البدن أولا

(١) قوله عرض اى هو عرض وقد خرج بذلك الجوهر وبقوله
 لا يقبل لذاته القسمة خرج الكم وبقوله ولا نسبة خرج سائر الاعراض
 النسبية ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض زاد قيد عدم
 افتضاء اللاقسمة احترازا عنهما (٢) قوله واصول الملموسات
 قدمها على سائر الكيفيات المحسوسة لما فيها انها اوائل المحسوسات * ووجه
 التسمية ان القوة اللامسة تعم جميع الحيوانات ولا يخلو عنها حيوان
 بخلاف سائر الخواص الظاهرة والعموم مقدم على الخصوص *

كالسماويات . وأما الغريزية التي بها قوام الحياة فقليلة نارية
وقليلة سماوية وقليلة مخالفة لهما . ومنها الاعتماد بمعنى المدافعة
المحسوسة . وقد يجعل أنواعه ستة بحسب العرف . والطبعي
منها ما يكون الى فوق وهي الخفة أو الى تحت وهو الثقل
وهما متضادان . والفلاسفة يسمونه الميل ويجعلونه قسريا
وطبيعيا واراديا لان مبدئه اما من خارج قسري والا فان
كان من شعور فارادي والا فطبعي فيل مثل النبات الى
التبرز والتزيد طبعي . واصول المبصرات الالوان والاصواء
ولكل منهما أنواع الا ان لكل من أنواع اللون ^(١) اسما خاصا

(١) قوله ولكل منهما انواع الخ اقول فيمثلون لانواع اللون
بنحو السواد والبياض* والمحققون على ان النوع هو السواد الخاص
لامطلق السواد وكما ان مطلق السواد ليس نوعا كذلك ليس جنسا
لوقوعه على ما تحته بالتشكيك والمشكك لا يكون عارضا واستدلوا على
امتناع التفاوت في الذاتيات بان الامر الذي به يتحقق التفاوت ان لم
يكن داخلا في الماهية لم يكن التفاوت واقعا فيها بل فيما هو خارج عنها
وان كان داخلا لم يقع الاشتراك فيها لا تتقاء بعض الاجزاء وقد نواظروا
في هذا الاستدلال بما للكلام فيه مجال والحكم لله الكبير المتعال

بخلاف الضوء وتخيّل البياض من مخالطة الضوء للأجسام
الشفافة كما في الثلج وزبد الماء ومسحوق الزجاج لا يمنع كونه
حقيقة تحصل بأسباب *والضوء ان كان لذات المحل فذاتي
كما للشمس ويسمى ضياء والافعريض ويسمى نورا والعرضي
ان كان من مقابلة المضيء لذاته فأول والاقتان أو ثالث .
والظلمة عدم ملكة له ومجبوليتها لا توجب كونها كيفية
موجودة كيف ولو كان لكان حائلا للجالس في الغار من
أبصار الخارج كالعكس لعدم الفارق *والذاتي من المترقق
كما للشمس يسمى شعاعا والعرضي كما للمرآة بريقا . وقد
يتوهم ان الضوء أجسام صغار تنفصل من المضيء وتتصل
بالمستضيء بناء على ان حدوثه من مضيء عال أو متحرك أو
متوسط بينه وبين المستضيء يوهم حركته انحدارا واتباعا
وانعكاسا وعدم رؤية اللون في الظلمة قيل لكون الضوء
شرطا لوجوده ^(١) والحق انه شرط لرؤيته . وأما المسموعات

(١) قوله قيل لكونه شرطا لوجوده أقول ومن الناس من ذهب
الى أن الضوء ليس مغايرا للون بل هو ظهورا للون قيل وليس لهذين
المذهبين متمسك يعتد به بل ربما يستدل على بطلانهما بوجود الضوء

فالأصوات . وسببه القريب تموج الهواء العلول للقرع أو
 القلع ويدل على وجوده خارج الصماخ وعلى تعلق الاحساس
 به هناك ادراك جهته ولو من جانب المخالف والتميز بين
 قريبه وبعيده وعلى كون ادراكه بوصول الهواء انه يميل مع
 الرياح وانه ينفرد بسماعه من ينفرد بذلك واذا رجع بمصادمة
 جسم املس فهو الصدي واذا عرض له كيفية بها يمتاز عما
 يماثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع فهو الحرف . وينقسم
 الى مصوت مقصور هي الحركات أو ممدود هي المدات
 وصامت والصامت مع المقصور يسمى مقطعا مقصورا ومع
 الممدود ممدودا مثل (ل) (ولا) والمؤلف منها يسمى باسم
 الكلام واللفظ . وقد ينحصر الكلام بما يفيد واللفظ بما
 يتألف من المقاطع . وقد يتوهم ان اللفظ من مقولة الكم اذ
 قد يقدر جميعه بجزء منه ورد بانه بالعرض وأصول المذوقات
 الطعوم التسعة^(١) والمشمومات الروائح (الثاني) الكيفيات

بدون اللون كما في البلور بالليل وبان قبول الجسم للضوء مشروط
 بوجود اللون فلو كان وجود اللون مشروطا بوجود الضوء لزم الدور
 (١) قوله الطعوم التسعة أقول وذلك لان الطعم لا يدمن فاعل

النفسانية وتسمى مع الرسوخ ملكة وبدونه حالا فتنها الحياة
وهي مبدأ لقوة الحس والحركة ولا تشتط باعتدال المزاج
ووجود البنية والروح وان كان قد تنقضى بفقدانها والموت
زوالها وقيل كيفية تضادها . وقد يطلق على عديمها كما في
الجماد . ومنها الادراك وهو تميز وحضور وظهور لشيء عند
العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها أو بصورته المنتزعة كما في
الماديات أو الحاصلة ابتداء كما في المجردات والمعدومات وهي
مع كونها مغايرة للهوية التي بها الاتصاف ليس حصولها في
الذهن كحصول العرض في المحل فلا يجب اتصاف المدرك
بالمدرك فاللكرم يتصور البخل ولا يتصف به ويتصف
بالكرم ولا يتصوره ومن أنكر الوجود العقلي جعل
الادراك مجرد اضافة أو صفة ذات اضافة فاشكل عليه العلم
بالمعدومات فلزم القول بالصورة في المعلوم بل في الكل .
ومعناها ان للمعوم وجودا غير متأصل وهي من حيث
قيامها بالذهن علم ومن حيث ذاتها معلوم بخلاف الموجود

هو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو
الكثيف أو اللطيف أو المتوسطة بينهما والحاصل من ضرب الثلاثة

فان العلم مافي الذهن والمعلوم مافي الخارج وأنواع (١) الادراك
احساس وتخييل وتوهم وتعقل. وقد يقال العلم لمطلق الادراك
وللثلاثة الاخيرة وللأخير والتصديق الجازم المطابق الثابت
فيسمى الخالي عن الجزم ظنا وعن المطابقة جهلا صركبا وعن
الثبات اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة
الادراكية ان انتهى الى زوالها فنسيان والافسهو والجهل
البسيط عدم ملكة للعلم والمركب مضاد له وقيل مماثل له
اذ لا اختلاف الابعارض الطباق والعلم الحادث قد يكون
بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اما اجمالا بان
يلاحظ أمر بسيط وهو مبدأ للتفاصيل أو تفصيلا بان
يلاحظ التفاصيل. ويجوز انقلاب النظر ضروريا وفي عكسه
خلاف كما في تعدد العلم بتعدد المعلوم ومحل القلب الا ان
الكلام في القلب ولا كلام في توسط الآلات في الجزئيات

في الثلاثة ذلك العدد (١) قوله وأنواع الادراك الخ الاحساس
هو ادراك الشيء الموجود في الخارج الحاصل عند المدرك على هيئته
مخصوصة به من الاين والوضع وغيرهما والتخييل هو ادراكه مع الهيئة
المذكورة لكن بلا شرط حضور موالتوهم ادراك المعاني الغير المحسوسة

ومناط التكليف القوة الحاصلة عند العلم^(١) ببعض المعلومات
الضرورية بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهي
القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيحة. ومنها الإرادة وهي
كسائر الوجدانيات يسهل معرقها ويسر تعريفها وتفارق
الشهوة في الوجود ولشدة تعلقها بالقوة الإدراكية كالشهوة
بالطبيعة قيل هي اعتقاد النفع أو ميل يعقب ذلك أو العلم بما
هو عند العالم كمال وخير والتفسير بصفة بها يرجح الفاعل
أحد مقدوريه من الفعل وتركه لا يكشف عن حقيقتها.
وزعم الأشعري أن إرادة الشيء نفس الكراهة. ومنها القدرة
وهي صفة تؤثر وفق الإرادة أو مبدأ لأفعال مختلفة والقوة

الجزئية أي المتعلقة بالجزئي كالعداوة التي يدركها الشاة من الذئب
والتعقل هو ادراك الشيء من حيث هو هو (١) قوله عند العلم الخ سبب
العلم بالعلوم الضرورية تكرار الاحساس بالجزئيات والتنبه لما بينهما من
المشاركات والمباينات فإن النفس إذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت
صورها في آلاتها ولاحظت نسبة بعضها إلى بعض استعدت لأن
يفيض عليها من المبدأ الفياض صور كلية وأحكام تصديقية فيما بينها
فهذه علوم ضرورية *

أعم اذ هي مبدأ للتغير في آخر من حيث هو آخر اما مع
 القصد أو بدونه وكل اما مختلفة الآثار أولاً فالأولى القوة
 الحيوانية والثانية الفلكية والثالثة النباتية والرابعة العنصرية.
 ثم القدرة الحادثة مع الفعل لاقبله لامتناع بقاء الاعراض .
 ورد بأنها تستمر بتجدد الامثال كالعلم وغيره مما هو قبل
 الفعل . قالوا لو لم يكن القدرة الاحال الفعل لزم ايجاد الموجود
 وامتناع التكليف . ورد بما سبق " وبأنه يكفي في التكليف
 كون الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة كإيمان الكافر
 بخلاف خلق الجسم فعلى الاول الممنوع لا يكون قادراً
 كالزمن وكذا القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين : والحق
 ان القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة تأثيراً أو تسبباً عادياً
 توجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جميع شرائط التأثير
 لا تكون الامعه والعجز قيل هو ضد القدرة فلا يتعلق الا
 بالموجود وقيل عدم ملكة للقطع بأن عجز المتحدين انما

(١) قوله بما سبق يعنى بأن المحال هو ايجاد الموجود بوجود سابق
 على الایجاد ولا الایجاد الموجود بوجود هو عين اثر ذلك الایجاد
 وهذا الرد راجع الى اول الاعتراضين *

هو عن الاتيان بالمثل وجعله مشتركاً بين المعنيين خلاف اللغة. والقدرة تضاد الخلق^(١) لما ان أفعاله بلا روية. وهل تضاد النوم فيه تردد. ومنها اللذة والألم. وقد يفهم من تفسيرهما بأدراك الملائم والمنافر من حيث هما كذلك انهما نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان. وبعضهم على ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية وكل اما حسي او عقلي وهو أقوى والحسي من الالم سيما اللمس يسمى وجعا. ومنها الصحة والمرض فالصحة ملكة أو حالة يصدر عنها الأفعال من الموضوع لها سليمة. والمرض ملكة أو حالة مضادة لها وقيل عدم ملكة لها وقد يتسامح بجعلهما من المحسوسات * ثم اذا اعتبر فيهما سلامة جميع الأفعال وآفة الجميع كانت بينهما واسطة كما للأطفال والمشايخ والأفلا (الثالث) الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء

(١) قوله والقدرة تضاد الخلق اقول الخلق بضم الاول والثاني ملكة أي صفة راسخة في النفس يصدر عنها الفعل بسهولة دون حاجة الى روية وتفكر ولما كانت القدرة لا تقتضي سهولة الفعل ولا تستغني عن الراوية والفكر جعلهما ضدّين *

(تنبه) وقع في صفحة ٣٣ لفظ اللاجوب وصوابه اللأ وجوب وفي صفحة ٤٧ لفظ الكراهة وصوابه كراهة ضده

للخط والتعير والتقيب للسطح وكالزوجية والفردية للعدد
 وكالخلقة أعني مجموع الشكل واللون الذي بحسبه يوصف
 الشيء بالحسن والقبح وكالزاوية وهي هيئة احاطة الخطين
 بالسطح عند الملتقي وما قيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان
 عند نقطة ففيه تسامح (الرابع) الكيفيات الاستعدادية
 وهي استعداد شديد على ان يفعل ويسمى ضعفا كالمراضية
 أولا يفعل ويسمى قوة كالصحاحية *

﴿ فصل في الاين ﴾

وهو الكون في الحيز فان اعتبر حصول جوهر
 باعتبار جوهر فاما ان يمكن تخلل ثالث بينهما فافتراق والا
 فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبقا بحصوله في ذلك الحيز
 فسكون اوفي آخر فحركة (١) فالحصول في آن الحدوث خارج

(١) قوله اوفي آخر فحركة اي او كان مسبقا به في حيز آخر
 فحركة فيكون السكون حصولا ثانيا في حيز اول والحركة حصولا
 اوليا في حيز فان لسن اولية الحيز في السكون لا تلزم ان تكون
 تحقيقا بل قد تكون تقديرا كما في الساكن الذي لا يتحرك اصلا ولا
 يحصل في حيز ثان وكذا اولية الحصول في الحركة قد تكون تقديرا

وقيل بل سكون . والحق ان حقيقة الكون في الكل
واحدة وانما التمايز بالحيشيات حتى ان الواحد بالشخص ربما
يكون اقترافا واجتماعا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة
والقول بتضاد الاكوان معناه امتناع الاجتماع عند تميزها
في الوجود والحركة قد يراد بها ما هو المحقق منها وهو
الحصول بعد الحصول في حيزا آخر ويراد بها ما هو الموهوم
وهو الحصولات المتعاقبة على الاستمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكونا أو سكنات
وهل هو الحصول الثاني أو مجموع الحصولين فيه فيه تردد
والحق ان الباطن من أجزاء المتحرك متحرك والواقف
عند هبوب الرياح وعند جريان الماء عليه ساكن ومبني
التردد على التردد في حقيقة الحيز^(١) وقول الفلاسفة الحركة

لجواز انه ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثان
(١) قوله وقول الفلاسفة الخ أقول لما عرفت الحكماء بالحركة
باتها الخروج من القوة الى الفعل تدريجا أو يسيرا يسيرا ورد عليهم
لزوم الدور لان معنى التدرج ان لا يكون دفعة ومعنى الحصول دفعة
ان يكون في آن هو طرف الزمان الذي هو مقدار الحركة فأجاب طائفة بان

خروج من القوة الى الفعل تدريجاً أو يسيراً أو لا دفعة
مبنى على بديهية تصور هذه المعاني والموجود منها كون
الجسم متوسطاً بين المبدأ والمنتهى على الاستمرار واما كليته
المعقولة المتصلة الممتدة فوهية ولا بد^(١) لها من مامن واليه وفيه
وبه وله والزمان فالحركة في الآن ظاهرة وفي الوضع حركة^(٢)
الفلك وفي الكم كالنمو^(٣) والذبول والتخلخل والتكاثف

التعريف مبنى على بداهة تصور التدرج والدفعة واللا دفعة وعدل
آخرون الى تعريف آخر وهو ان الحركة كمال أول للجسم بالنظر الى
ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والمراد بالسكمال حصول يمكن للجسم
ولا شك ان الحركة أمر يمكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالاً
واحتز بقيد الاولى من الوصول الى الغاية بالفعل فانه كمال ثان

(١) قوله ولا بد لها الخ أي لا بد للحركة من أمور ستة المبدأ
والمنتهى والمتحرك أي احدى المقولات الاربع والمتحرك والمكان
والزمان وأعني بالمكان المحل والموضوع (٢) قوله كحركة الفلك
فانه لا يتبدل بها مكان الفلك بل نسبة أجزائه الى أجزاء حاوية أو
محوية (٣) قوله كالنمو هو ازدياد حجم الجسم بما ينضم اليه ويداخله
في جميع اقطاره على نسب طبيعية قوله والذبول هو عكس النمو قوله
والتخلخل هو ازدياد حجم الجسم من غير انضمام جسم آخر اليه قوله

وفي الكيف كتسود العنب وتسخن الماء مع الجزم بعدم
الكون فيه أو الورود عليه وتكون بالذات حركة السفينة
وبالعرض لحركة راكبها والمحرك ان كان خارجا فحركته
قسرية والافع القصد والشعور ارادية وبدونها طبيعية
فيدخل فيها حركة النمو والنبض وحركة النفس من حيث
الاحتياج الى مطلقها واما من حيث امكان تغير جزئياتها
عن أوقاتها فارادية وما قيل ان الطبيعية لا تكون الا هابطة
أو صاعدة انما هو في البسائط العنصرية ووحدتها النوعية
بوحدة مافيه وما منه وما اليه والشخصية بوحدة ما سوي
المحرك والجنسية بوحدة مافيه وتضادها بتضاد مامنه وما
اليه كالتسود والتبيض وكالصعود والهبوط واتقسامها باتقسام
الزمان وما فيه وما له ومن لوازم الحركة ^(١) كيفية متفاوتة

والتكاتف هو ضد التخلخل قوله وفي الكيف الخ الحركة في
الكيف تسمى استحالة (١) قوله ومن لوازم الحركة الخ قالوا وانما
يكون ذلك التفاوت من المعاق الداخلي او الخارجي فالأول يعاق
الحركة القسرية كما في تحريك أحد الصخرة العظيمة الى فوق
والارادية كما في صعود اللسان الجبل والمعاق الخارجي كغلظ

تسمى باعتبار الشدة سرعة والضعف بطأ وليس هو بتخلل
السكنات لامتناع عدم الحركة مع خلوص المقتضى لها
وعدم رفع المانع ولزوم الاتفكاك في مثل حركتي طوق
الرحي وزيادة سكنات الطائر على حركاته بما لا يحصى * وأجيب
بأن الحركة بمحض خلق الله وان الاتفكاك ثم الالتئام
جائز وان الحركات لكونها وجودية متجددة متميزة عن
السكنات وان كانت اضعاف آلافها قالوا لا بد بين كل
حركتين من سكون لان آن الوصول غير آن الرجوع
فلا زمان السكون بينهما لزم تتالي الآتين المستلزم لوجود
الجزء * وأجيب بأنه لا آن بدون الاتقطاع وعورض بأنه لو
لزم لكان بلا سبب ولا في زمان معين ولوقف الجبل
المابط بملاقاة خردلة صاعدة . وأجيب بأن السبب عدم
الحركة وبأنه يقع في زمان لا ينقسم فعلا وبان الخردلة ترجع
بمصادمة هواء الجبل



قوام ما يتحرك فيه الشيء بماوق الحركة الطبيعية كنزول الحجر في
الماء والفسرية والارادية كحركة السهم والانسان فيه *

﴿ فصل ﴾

إذا تحرك الجسم الى جهتين متقابلتين فبعده عن المبدأ
بقدر الفضل والا فيسكن والسكون في الاين بقاء النسب
وفي غيره بقاء الفروع فهو يضاد الحركة وقيل عدم الحركة
فعدم ملكة ويكون طبيعيا وقسريا وأراديا ويتضاد بتضاد
مافيه كالسكون في المكان الاعلى والاسفل *

﴿ فصل ﴾

الاضافة هي النسبة المنعكسة وتسمى مضافا حقيقيا
والمركب منه ومن العروض مشهوريا والنسبتان قد تتوافقان
وقد تتخالفان والانعكاس ^(١) قد يستغنى عن حرف وقد
يفتقر ^(٢) عروضها الى رابطة وقد يكون لصفة في الطرفين

(١) قوله والانعكاس الخ أي تعقل كل بالقياس الى الآخر قد
ستغنى عن حرف النسبة كما في الكبير والصغير وقد يفتر الى كقولك
العبد عبد للمولي والمولي مولى للعبد (٢) قوله وقد يفتر عروضها
الخ أي وقد يفتر عروض النسبة الى رابطة كذى الجناح للطير فان
الجناح اسم لاحد المتضايقين وليس للآخر الذي هو الطير اسم دال
على الاضافة هذه قليل في الدلالة ذى الجناح *

أو في أحدهما وتعرض لكل موجود ويتكافأ الطرفان في التحصيل والاطلاق والوجود والعدم ذهنا وخارجا قوة وفعلًا والجمهور على أنه أمر اعتباري ولا تسلسل لأن الحلول إضافة لها حلول ولزم لاتناهي أوصاف كل عدد بحسب ماله من الإضافة إلى ماعداءه . ويحاجب بأن سلب الكل لا يقتضي السلب الكلي والتمسك في وجودها بأنها تقطع بفوقية السماء وتحتية الأرض وأبوّة زيد وبنوّة عمرو وإن لم يوجد اعتبار العقل ضعيف * ثم أنها في جنسيتها ونوعيتها وشخصيتها وتضادّها تابعة للمعروضات . والمتي هي النسبة إلى الزمان أو الآن * والوضع هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه نسبة فيما بينها أو إلى الأمور الخارجة عنها والملك هو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه وينتقل بانتقاله * وإن يفعل هو تأثير شيء في شيء ما دام بالعكس * وإن يتفعل هو التأثير عن الغير كذلك وأما الحاصل بعد الاستقرار فيكون كيفاً أو وضماً أو غير ذلك *

﴿ الباب الرابع في الجواهر ﴾

الجوهر أن انقسم فجسم والافجوهر فرد * وقالوا الجوهر

ان كان قابلا للأبعاد فحسم والا فاما جزء له بالفعل فصورة
أو بالقوة فمادة واما خارج يتعلق به فنفس والا فعقل *

* فصل *

فالجسم عندنا الجوهر القابل ^(١) للانقسام فيتناول
المؤلف من جزأين فصاعدا * وعند المعتزلة ماله عرض وعمق
وطول فيخرج ما يكون تركيب أجزائه على سمت أو سمتين
فقط وما يكون عددها أقل من أدنى ما يتركب منه الجسم
أعني ثمانية أو ستة أو أربعة * وعند الفلاسفة هو الجوهر
الذي يمكن أن يفرض فيه الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا
قوائم ولهم تردد في ان هذا حد أو رسم * ثم انقسامات الجسم
البيسيط حاصلة بالفعل عندنا خلافا للفلاسفة وجمهورهم على
انه مركب من مادة بها الانقسام وصورة عليها تتبدل
الامتدادات الفرضية وبعضهم على انه بسيط في نفسه كما هو
عند الحس . لنا ان القابل للقسم لو كان واحدا لكانت

(١) قوله القابل للانقسام أي مطلقا من غير تقييد بالجهات

الثلاثة ولذا قال فيتناول الخ *

الوحدة منقسمة والتفريق اعداما له ولما كان الجبل أعظم
من الخردلة لكونهما غير متناهي الاجزاء ولما تناهى امتداد
الجسم الحاصل ولما وجد الزمان اذ لا يوجد منه غير الحاضر
اللامنقسم المنطبق على الحركة المنطبقة على المسافة وأيضا^(١)
النقطة طرف الخط وبها تماس الكرة لسطح مستو وبها قيام
الخط على الخط فتوجد ومحلا غير منقسم. ثم ان الاجزاء متناهية
والا لم تقع بين الطرفين ولم يصل المتحرك الى الغاية ولا
السريع الى البطي وللنافي (وجوه) الاول ما منه الى جهة
غير مامنه الى أخرى. الثاني تلاقي الجزأين اما بالاسر فلا
حجم والا انقسم. الثالث اذا فرض ثلاثة فالوسط ان منع

(١) قوله وأيضا النقطة طرف الخط الخ حاصل الاستدلال بهذا
الدليل ان النقطة أمر موجود وهي اما جوهر فيثبت الجزء أو عرض
فلا ينقسم محلها لعدم قبولها القسمة فيثبت الجزء أيضا اما كونها أمرا
موجودا فثلاث امارات الاولى انها طرف الخط الموجود وطرف
الموجود موجود * الثانية ان بها تماس الكرة لسطح مستو والتماس
للعدم الصنف محال * الثالثة ان بها قيام الخط على الخط وسبب ذلك
القيام لا يكون عدما بحتا *

الطرفين عن التلاقي انقسم والا فلا حجم . الرابع اذا وقع
جزء على ملتي جزأين انقسمت الثلاثة . الخامس يلزم
التفكيك في كل جسم قطع البعض منه جزءاً أو أكثر
كطوق حجر الرحي وشعبي فرجاردى ثلاث شعب وعقب
الانسان مع سائر أطرافه حين يدور على نفسه والمعرض
مستظهر من الجانبين قالوا اذا لم يكن اتصال الجسم باجتماع
الاجزاء وانفصاله باقتراقها فله هوية امتدادية لا تنفى بتبديل
المقادير وهو الجوهر الذي شأنه الاتصال وفرض الابعاد فيه
وتسمى صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال بل تزول الى
هويتين اتصاليتين فلا بد من أمر قابل للاتصال والانفصال
باق في الحالتين وهو المسمى بالهيولى . والآخرون على ان
الأمر القابل للاتصال والانفصال هو الجسم نفسه وما يطرأ
عليه من الاتصال والانفصال اعراض وما يتوهم من الامتداد
الباقى هو نفس المقدار المستحفظ بتعاقب الخصوصيات

﴿ فصل ﴾

اختلف القائلون بالجزء في انه هل يقبل الحياة وتوابعها
وهل يمكن وقوع جزء على مفصل الجزأين وهل يمكن جعل

الخط المؤلف من الاجزاء دائرة وهل له شكل. فاختلف
 المثبتون فقل شكله يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع
 واتفقوا على انه لاحظ له من الطول والعرض والعمق وان
 طبيعة الاجزاء واحدة فاختلاف الاجسام انما هو بالاعراض
 المختلفة بإرادة القادر المختار وقيل باختلاف الاشكال . واعلم
 ان في اثبات الجزء سند طريق كثير من أصول الفلاسفة
 وسهولة الامر في كثير من القواعد الدينية .

﴿ فصل ﴾

زعمت الفلاسفة أن الاجسام أنواع مختلفة باختلاف
 الصور النوعية التي بها اختلاف الآثار ^(١) والمتكلمون على
 أنها متماثلة لا تختلف الا بالعوارض المستندة الى القادر المختار
 تماثل الجواهر الفردة فيجوز على كل مايجوز على الاخر ثم
 أنها باقية بحكم الضرورة وفانية بدلالة النص ولا يخلو كل عن

(١) قوله التي بها اختلاف الآثار هذا اشارة الى ما استدل به الحكماء
 على التنوع قالوا الاجسام مختلفة في اللوازم لقبول بعضها الانفكاك
 بسهولة وبعضها الانفكاك بعسر وبعضها غير قابل له أصلا فلا بد
 من أمور جوهرية مختلفة تستند اليها تلك اللوازم المختلفة *

شكل لتناهيه ولا عن حيز بحكم الضرورة ويمتنع خلوه عن
العوارض وضدها كالحركة والسكون وكالاتياع والافتراق
واستدل على تناهيها (بوجوه) الاول انه لو وجد بعد غير
متناه لا يمكن بالضرورة ان يتحرك اليه كرة فيميل قطرها
الموازي له الي المسامطة ويلزم تعيين نقطة لاوليتها لحدوثها
لكن كل نقطة تفرض فالمسامطة مع فوقها قبل المسامطة
معها. الثاني يفرض من نقطة خطان كساقى المثلث يكون
بعد ما بينهما بقدر امتدادهما فيلزم من عدم تناهيهما عدم
تناهى ما بينهما. الثالث ننقص من البعد الغير المتناهي ذراعا
ثم نطبق فاما أن يقع بازاء كل ذراع من التام ذراع من
الناقص فيتساويان أو لا فينقطعان فان قيل مايلي الجنوب
غير ما يلي الشمال فلا يكون عدما محضا وأيضا الواقف على
طرف العالم ان أمكنه مدايد فثمة بعد أو لا فثمة مانع قلنا
الاول وهم محض وعدم امكان مدايد لعدم الشرط ثم طرف
الامتداد من حيث كونه منتهى الإشارة ومقصد المتحرك
بالحصول فيه جهة وباعتبار ما للانسان من الرأس والقدم
والظهر والبطن واليدين تنحصر الجهات في ست ولا حصر

لها في الحقيقة والطبيعي الذي لا يتبدل العلو والسفل والاجسام
محدثة بذواتها وصفاتها. وجمهور الفلاسفة على أن الفلكيات
قديمة سوى الجزئي^(١) من الاوضاع والحركات وان
العنصریات قديمة بموادها وصورها الجسمية نوعا والنوعية
جنسا وبهم على ان هناك مادة قديمة هي العناصر والارض
أو الماء أو الهواء أو النار والبواقي بتلطيف أو تكثيف والسماء
من دخان يرتفع منها أو جوهر غيرها أو أجسام صفار
صلبة كرية أو مختلفة الاشكال أو نور وظلمة أو وحدات
تحيزت فصارت نقاط ثم خطوط ثم سطوحا ثم جساما لنا
(وجوه) الاول ان الجسم لا يخلو عن العرض المتمتع البقاء
وخصوص الحركة والسكون لان كونه في الحيزان لم يسبقه
كون في غير ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكل منهما
في معرض الزوال المنافي للقدم فالحركة ظاهرة. وأما السكون
فلأن كل جسم قابل للحركة بالاتفاق وبدلالة التماثل ابتداء

(١) قوله سوى الجزئي الخ لان كل حركة شخصية مسبوقة
باخري لا الى نهاية وكذا كل وضع معين واما مطلق الحركة والوضع
فقديم لوجود الفلك الملازم للحركة أزلا وأبدا *

وانتهاء . فان قيل لعل لها حركات لا بداية لها ويدوم الكل
يتعاقب جزئياتها الحادثة . قلنا يبطله برهان التطبيق والتكافؤ
وانه لا وجود للكل الا في ضمن الجزئي . والثاني ان الجسم
محل للحوادث ولا شيء من القديم كذلك لما سيأتي . والثالث
ان الجسم أثر المختار لما سيأتي من اختيار الواجب . قالوا ان
وجد في الازل جميع ما لا بد منه للعالم لزم وجوده وان توقف
على حادث ينقل الكلام اليه فيتسلسل . قلنا لعل من جملة
ما لا بد منه الارادة التي شأنها الترجيح والتخصيص أي وقت
شاء الفاعل وأما حديث قدم المادة والزمان لاقتضاء حدوثهما
تسلسل المواد والازمنة فضعيف .

﴿ فصل ﴾

قالت الحكماء الجسم ان تألف من أجسام مختلفة
الطبائع مركب والافسيط والبسيط أما فلكي أو عنصري
والمركب أما ممتزج أو غيره فمن البسيط الفلكي ما هو فوق
الكل ويسمى محدد الجهات وينبؤه بأنه لا بد لتحديد
الجهات الحقيقية كالعلو والسفل من جسم واحد كرى
محيط بالكل يتحدد بمحيطه القريب وبمركزه البعيد

أما الجسمية ^(١) فلو جوب كونه ذا وضع وأما الوحدة فلا نه
لو تعدد فان أحاط البعض بالبعض تعين المحيط والا تحدد
القريب فقط على أن كون كل منهما في جهة من الآخري يقتضي
تقدم محدد كرى وأما الكرية فلا أن غير الكرى لا يتحدد
به البعيد ولأن تركيبه وزواله عن الاستدارة يقتضي كون
الجهة قبله لأن ذلك بالحركة المستقيمة وأما الاحاطة فلا أن غير
المحيط لا يحدد سوى القريب ولا بد من الاحاطة بالكل لأن
المحاط قد تمتد الاشارة منه الى الغير فلا يكون هو المنتهى. وزعموا
ان المحدد تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها وانه يتحرك من
المشرق الى المغرب على منطقة تسمى معدل النهار وقطبين
تسميان قطبي العالم وتحت فلك الثوابت. ثم زحل. ثم
المشتري. ثم المريخ. ثم الشمس. ثم الزهرة. ثم عطارد. ثم

(١) قوله أما الجسمية أى أما كون المحدد جسما ولا بد فلو جوب
كونه ذا وضع وانما وجب ذلك لأن المراد بالمحدد ما يتعين به وضع الجهة
وظاهر أن ما لا وضع له لا يتعين به وضع فلا محالة لا يكون معدوما
ولا مجردا بل يكون موجودا ماديا فيكون جسما أو جسمانيا والمراد
بالوضع كون الشئ بحيث يمكن أن يشار اليه بالاشارة الحسية *

ثم القمر ومنطقة حركة الثامن تسمى منطقة البروج وتقاطع
منطقة العالم على نقطتين تسميان تقطبي الاعتدالين الربيعي
والخريفي وما بينهما الانقلابين الصيفي والشتوي * وينقسم
الفلك بتوهم ست دوائر متقاطعة على قطبي البروج اثني عشر
قسما يسمى كلا منها برجاً وتفاصيل ذلك في علم الهيئة وعندنا
الخلاء ممكن والحركة مستندة الى الفاعل المختار والحركات
المستقيمة التي بها الخرق والالتزام جائزة على الفلك والكواكب
سابعة في الافلاك على الوجه الذي يعلمه الله . قالوا وتحت
فلك القمر عنصر النار مماسة له حارة يابسة شفافه ثم الهواء
حار رطب شفاف ثم الماء بارد رطب شفاف ثم الارض بارد
يابس وينقلب كل الى ما يجاوره وهو الكون والفساد^(١) ومن
العناية الالهية انكشاف البعض من الارض معاشا للحيوان
وللنار طبقة واحدة ولكل من البواقي طبقات والبخار
المتصاعد قد يبلغ للطبقة الزهريرية من الهواء فيتكاثف

(١) قوله وهو الكون والفساد أي الانقلاب المذكور هو
الكون أي لصورة جديدة والفساد لصورة سابعة قالوا فان هيولى
العناصر واحدة مشتركة قابلة لصورها النوعية حسب الاستعدادات
الحاصلة بالاسباب الخارجية *

سحابا وينزل مطرا أو ثلجا أو بردا وقد لا يبلغها فيصير ضبابا
أو ينزل صقيعا أو طلا وقد يتصاعد مع البخار دخان
فيحتبس في السحاب فيحصل من تمزيقه ومصاصاته صوت
هو الرعد ونار لطيفة هي البرق أو كثيفة هي الصاعقة
وقد تتكاثف الأدخنة المتصاعدة بالبرد فتزل بتموج الهواء
وهي الريح الباردة وما فيها من الأهوال والأحوال يشهد بانها
ليست إلا من عند مرسل الرياح والطين اللزج الكثير إذا
انعقد بحر عظيم تكون حجرا وإذا انحف أجزاؤه بأسباب
تكونت الجبال ولقطة تسخنها بالانعكاس الشعاع تبقى عليها
الثلوج والانداء فتكون المعادن والسحب والعيون وإذا
انشقت الأرض بأبخرة وأدخنة محتقنة فيها حدثت الزلازل
وقد يكون معها نيران محرقة وأصوات هائلة وربما ينقلب
البخار فيها ماء فتتشق عيونا جارية أو راكدة وربما يفتقر
إلى كشف عنه وهي الآبار والقنوات *

* فصل *

إذا اجتمعت العناصر المصغرة ^(١) الأجزاء فتفاعلت

(١) قوله المصغرة الأجزاء اشترط صغر الأجزاء جدا لأن

بقواها فانكسرت سورة كل من الكيفيات حدثت
 كيفية متوسطة متشابهة^(١) في الكل تسمى بالمزاج فان كان
 من قوى متساوية المقادير فمعتدل والا فخرج اما بكيفية
 أو بكيفيتين غير متضادتين فينحصر في ثمانية وقد يقال
 المعتدل لما يتوفر فيه على الممتزج القسط الذي ينبغي له من
 الكميات والكيفيات نوعاً أو صنفاً أو شخصاً أو عضواً
 كل بحسب الخارج أو الداخل وأعدل البقاع بحسب
 أوضاع العلويات هو الاقليم الرابع عند الاكثرين والممتزج
 ان تحقق فيه مبدأ التغذية والتنمية فاما مع تحقق مبدأ
 الحس والحركة فهو الحيوان أولاً فهو النبات والا فالمعدني
 وهو اما ذائب مع الانطراق كالأجساد^(٢) السبعة أو مع

الامتزاج انما يكون بطريق المماسه وهي تتكرر بتكرر السطوح
 الحاصل بتكرار الاجزاء الحاصل بتصغيرها فكلما كان تصغير الاجزاء
 أشد كان المزاج أتم (١) قوله متشابهة بان يكون الحاصل في كل جزء
 من أجزاء الممتزج ممثلاً للحاصل في الجزء الآخر بحيث يكون مساوياً
 له في الماهية (٢) قوله كالأجساد السبعة هي الذهب والفضة
 والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخارصيني *

الاشتعال كالكبريت أو بدونهما كالزجاج واما غير ذائب
لفرط الرطوبة كالزئبق أو اليوسة كالياقوت ويشارك النبات
الحيوان في الاحتياج الى قوي طبيعية منها الغذائية التي تحيل
الغذاء الى مشاكلة المغتذى وتخدمها الجاذبة (١) والماسكة
والهاضمة والدافعة * وأولى مراتب الهضم في المعدة وابتداؤه
في الفم ثم في الكبد ثم في العروق ثم في الأعضاء * ومنها
النامية التي تدخل الغذاء في أجزاء الجسم فيزيد في اقطاره
بنسبة طبيعية * ومنها المولدة التي تحصل من الغذاء ما يصلح
مبدأ لشخص آخر وتفصله الى أجزاء مختلفة وتفيد الهياكل
اللائقة به وقد يستند هذا الى أخرى تسمى مصورة ثم
اضطربوا في ان تعدد هذه القوى بالذات أو الحثيات وفي
ان الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدير لها الى أن يتم الشخص
ماذا وتحيروا في كيفية صدور الأفعال المتقنة والصور

(١) قوله وتخدمها الخ فالجاذبة تجذب المحتاج اليه من الغذاء
والماسكة تمسكه وثما يتم فعل الهاضمة فيه والهاضمة تعد الغذاء لان
يصير جزءاً بالفعل والدافعة تدفع الفضل الغير الملايم لكل عضو عنه
ولولا دفعها اياه لم يخل شيء من الاعضاء عن اخلاط تفسده *

العجيبة والاشكال الغريبة التي تشاهد في أنواع النبات عن
 القوى الطبيعية والتجؤا آخرا الى الخالق القدير * ويختص
 الحيوان بقوى نفسانية مدركة وحركة فالمدركة الحواس
 الظاهرة والباطنة فمن الظاهرة اللمس وهي قوة سارية في
 البدن به يدرك الحرارة والبرودة ومنها الذوق وهي قوة منبثة
 في العصب المفروش على جرم اللسان به يدرك الطعوم * ومنها
 الشم وهو قوة في زائدتى مقدم الدماغ بها يدرك الروائح
 بوصول الهواء لا بانفصال الاجزاء * ومنها السمع وهي قوة
 مودعة في عصب باطن الصماخ يدرك بها الاصوات بوصول
 الهواء . ومنها البصر وهي قوة مودعة في ملتقى العصبين
 المجوفتين المفترقتين الى العينين يدرك بها الألوان والأضواء
 اما بالانطباع أو بخروج الشعاع ولكل امارات فلابد ان
 نور العين مرئى وانطباع الشبح في القابل المقابل ضرورى وان
 سائر الحواس يأتيتها المحسوس وان صورة الشمس قد تبقى
 زماتا في عين من اطلال النظر اليها ثم أعرض ولثانى ان الرؤية
 تتفاوت بتفاوت الشعاع وأنه يشاهد في الظلمة انفصال النور
 من العين وعند تغميض العين على السراج خطوط شعاعية

وعندنا الرؤية بمحض خلق الله وما يقال انه يشترط في
 الابصار بعد سلامة الحاسة والقصد وحضور المبصر كونه
 كشيئا مضيئا مقابلا أو في حكمه بلا حجاب ولا افراط
 قرب ولا بعد ولا صغر ولا غلط ممنوع وكذا دعوى لزومها
 عند تلك الشرائط . ومن الباطنة الحس المشترك وهي القوة
 التي يجتمع فيها صور المحسوسات بالتأدي اليها من طرق
 الحواس بدليل الحكم بالبعض على البعض ومشاهدة النائم
 والمريض ما ليس في الخارج ومشاهدة القطرة النازلة خطا
 مستقيما والشعلة الجوالة دائرة * والخيال وهي التي تحفظ صور
 المحسوسات بدليل انها تزول عن الحس المشترك لا بالكلية
 كما في النسيان بل مع سهولة الاستحضار . والوهم وهي القوة
 التي بها ادراك المعاني الجزئية * والحافظة لا يحكام الوهم * والمتصرف
 تتصرف في الصور والمعاني وتسمى باعتبار استعمال العقل
 اياها مفكرة والوهم مخيلة * والمحل للحس المشترك مقدم البطن
 الاول من الدماغ والخيال مؤخره والمخيلة البطن الأوسط
 والوهم مقدم البطن الاخير والحافظة مؤخره بدليل
 الاختلال باختلال المحال * والمحركة منها شوقية تبعت على

جلب المنافع أو دفع المضار وتسمى الاولى شهوية والثانية
غضبية ومنها فاعلية يتمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما في
القبض أو الى خلاف جهته كما في البسط *

﴿ مقالة في المجردات وفيها بحثان ﴾

الاول في النفس وقسموها الى فلكية وانسانية وقد
تطلق على مبدأ آثار النبات أو الحيوان وتسمى نباتية أو
حيوانية . والمعتمد من رأي المتكلمين ان النفس الانسانية
جسم لطيف سار في البدن لا يتبدل ولا يتحلل أو الاجزاء
الاصلية التي لا تقوم الحياة باقل منها ومن رأى الفلاسفة
وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد متصرف في البدن لناوجوه
(أحدها) انا نحكم على الجزئي ومدرك الجزئي منا هو الجسم
ليس الا . والثاني ان المشار اليه بانا وهو معنى النفس يتصف
بأوصاف الجسم . والثالث ان نسبة المجرد الى الابدان على
السواء فيجوز ان ينتقل فلا يقطع بان زيدا الآن هو الذي
كان * الرابع ظواهر النصوص احتجوا بوجوه (أحدها)
انها بتعلقها تكون محلا لما ليس بمادي ولا ذى وضع ومقدار

ولا قابل للانقسام . والثاني انها تدرك ذاتها وآلاتها
 وادراكاتها ولا تضعف بكثرة الافعال ولا يضعف الاعضاء
 ولا شيء من القوى الجسمية كذلك . الثالث ان القوة العاقلة
 لو كانت في جسم فان كفى في تعقله حضوره لم ينقطع تعقله والا
 لم يحصل لامتناع تعدد الصورة لشيء واحد * ثم النفوس متماثلة
 لوحدة حدها وقيل متخالفة لاختلاف لوازمها * واتفقوا على
 أبديتها . وقد يستدل بذلك على قدمها وكذا باستغنائها
 عن الخل . وقد يستدل على حدوثها بأنه يلزم تعطلها قبل
 البدن بخلاف ما بعد المفارقة فانها في شغل شاغل ^(١) وبانها لو
 اتحدت امتنع تعددها ولو تعددت فميزها بالماهية أولوازمها
 يناقض التماثل وبما يحل فيها كالشعور بهويتها يستلزم الدور
 وبالعوارض المادية بان يكون قبل كل بدن بدن يستلزم

(١) قوله وبانها الخ اعترض على هذا الاستدلال بوجهين أحدهما
 انا لانسلم كون كل فرد من أفراد النفس نوما منحصرا في شخص
 باطلا اذ لم تقم حجة على ذلك والثاني ان اثبات حدث النفس بهذا
 الدليل يوجب الدور لابتثائه على بطلان التاسخ مع ان العمدة الوثقى
 في ابطاله مبنية على حدوث النفس *

التناسخ وقدم الجسم ثم هي مع الابدان على التساوى فلو
تعلقت قبل ذلك بيدت آخر لتذكرت بعض أحواله
ولا جتمعت نفسان لان تمام المزاج يقتضي حدوث النفس
لعموم الفيض وعلى غاية التناسخية انه لا تعطل في الوجود
وان شأن النفوس الاستكمال وما ثبت بالشرع من المسخ
والحشر ليس من المتنازع . وما يقال من ان النفوس الكاملة
تتصل بعالم العقول والمتوسطة تتعلق باجرام سماوية وأشباح
مثالية والناقصة بأبدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من
الاخلاق وتمكنت من الهيئات متدرجة في ذلك الى ان
تتخلص من الظلمات مجرد حكاية . والثابت بالشرع بقاؤها
ووافقت الحكماء بناء على استنادها الى القديم استقلالاً أو
بشرط حادث في الحدوث دون البقاء وان قوة الفناء بمعنى
امكانه الاستعدادي تفتقر الى محل *

﴿ فصل ﴾

مدرك الجزئيات عندنا النفس لانها الحاكمة بها وعليها
ولها السمع والابصار . وعند الفلاسفة الحواس للقطع بان

الابصار للباصرة وان آفتها آفة له وما يمتنع ارتسامه في
المجرد كثير اما يتخيل * والقول بانها لا تدرك الجزئيات بالذات
بل بالآلات يرفع النزاع الا انه يقتضى ان لا يبقى ادراك
الجزئيات عند فقد الآلات والشرعية بخلافه *

﴿ فصل ﴾

قوة النفس باعتبار تأثرها من المبدأ للاستكمال تسمى
عقلا نظريا ومراتبه أربع * العقل الهولاني الذي شأنه
الاستعداد المحض والعقل بالملكة الذي له استعداد النظريات
بحصول الضروريات والعقل بالفعل الذي له التمكن في
استحضار النظريات من غير افتقار الى كسب جديد والعقل
المستفاد الذي هو حضور النظريات عند المشاهدة وباعتبار
تأثيرها في البدن للتكميل يسمى عقلا عمليا وهي قوة
الاستنباط والتصرف لانتظام أمر المعاش والمعاد * ويتفرع
على الاول الحكمة النظرية المفسرة بمعرفة الاشياء كما هي
بقدر الطاقة البشرية * والثاني الحكمة العملية المفسرة بالقيام
بالأمور على ما ينبغي كذلك . ومن ههنا يقال أن الفقه

اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال العملية لمعرفة ما يتعلق
 باختيارنا وان تعلقت باصلاح شخص فتهذيب الاخلاق أو
 أهل المنزل فتدير المنزل أو أهل المدينة فسياسة المدن
 وأصول الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية وهي العفة
 والغضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة ومجموعها
 العدالة ولكل منها طرفا افراط وتفريط هما رذيلة فالعفة
 الخمود والفجور وللشجاعة التهور والجبن وللحكمة
 الجريزة والغباوة *

* البحث الثاني في العقل *

احتجوا على وجوده بان أول المخلوقات لا يجوز أن
 يكون جسما لتركبه ولا هيولي أو صورة للزوم فاعلية احدها
 للآخرى ولا عرضا لا فتقاره الى غير فاعله ولا نفسا لا تنها لا تستقل
 بايجاد ما بعدها وبان علة أول الاجسام لا بد ان تشمل على
 كثرة لثلا يتعدد أثر الواحد وان يستغنى في ذاته وفعله عن
 الجسمية لثلا يفيض الى تقدم الشيء على نفسه وبان دوام حركات
 الافلاك ليس الا لنيل شبه دائم غير مستقر بمقول كامل
 بالفعل لا تنهاهي كمالاته والا يلزم الاتقطاع أو طلب المحال

وليس هو الواجب والا لم تختلف الحركات فتعين العقل .
والعقول جواهر مجردة عن المواد في ذاتها وجميع أفعالها
وزعموا أنها لا تكون أقل من عشرة والعاشر هو المدبر
لعالم العناصر وانها أزلية منحصرة أنواعها في أشخاصها جامعة
لكمالاتها عاقلة لذواتها ولسائر المجردات وجميع الكليات
وانها ^(١) مباد لكالات النفوس والاجسام ويصدر عن الاول
باعتبار وجوده عقل وباعتبار وجوده بالغير نفس وباعتبار مكانه
جسم وزعموا ان الملائكة هم العقول المجردة والنفوس الفلكية
وان الجن أرواح مجردة لها تصرف في الاجسام العنصرية
والشياطين هي القوى المتخيلة وان لكل فلك روحا كليا
يثشعب منه أرواح كثيرة. والمدبر لامر العرش يسمى بالنفس
الكلية ولكل من أنواع الكائنات روحا يدبر أمره يسمى
بالطباع التام. وعندنا الملائكة اجسام لطيفة تتشكل بأشكال
مختلفة شأنهم الخير والطاعة والقدرة على الاعمال الشاقة

(١) قوله وانها مباد لكالات النفوس الخ فان الأخير من
العقول وهو المسمى بالعقل الفعال يعطى النفوس البشرية كالاتها
وتعطى الصور للاجسام على حسب القابلية *

والجن كذلك الا ان منهم المطيع والعاصي والشياطين
شأنهم الشر والاغواء ولا يتمتع ظهور الكل على بعض
الا بصار وفي بعض الاحوال وما على كل كلام في كل باب
أعرضنا عنه مخافة الاطناب والله الهادي الى طريق الصواب

﴿ الباب الخامس في الالهيات . وفيه فصول ﴾

(الفصل الاول) في الذات لا بد للمكنات من واجب
وللمحدثات من قديم دفعا للدور والتسلسل . وقد شاع في
الكتاب الالهي الارشاد الى الاستدلال بالآفاق والانس
بذواتها وصفاتها لامكانها وحدثها لاته الظاهر في نظر
الكل النافع للجمهور والاستكثار فيه ربما يفضي الى اليقين
والتأمل فيه الى ان الصانع لمثل هذا لا يكون الا غنيا مطلقا
موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال ثم الحق ان
ذات الواجب مخالف لسائر الذوات لئلا يلزم وجوب الممكن
أو امكان الواجب وان كونه أزليا أبديا غنى عن البيان .

﴿ فصل في التنزيهات ﴾

الواجب لذاته لا جزء له والا لا يمكن ولا تعدد لافراده

لان ما به الامتياز اما نفس الماهية الواجبة أوجزؤها أو لازمها
 فلا تعدد أو منفصل فلا وجوب ولان وقوع ما قصده
 الوجبان اما بهما معا فلا استقلال أو بكل منهما فتوارد
 العتلين على معلول واحد أو بأحدهما فيترجح بلا مرجح
 ولان أحدهما ان لم يتمكن من ضدهما قصده الآخر عجز
 وان تمكن فان وقعا معا لزم اجتماع الضدين والالزم عجزهما
 أو عجز أحدهما مع لزوم ارتفاع مثل الحركة والسكون
 والترجيح بلا مرجح ولانهما ان اتفقا على كل مقدور
 فالتوارد والا فالتمانع والنصوص كثيرة (ولو كان فيهما آلهة
 الا الله لفسدتا) اشارة (١) الى دليل التمانع . والمشركون هم

(١) قوله اشارة الى دليل التمانع قال في شرح المقاصد فان أريد
 بالفساد عدم التكون فتقريره انه لو تعدد الاله لم تتكون السماء والارض
 لان تكونهما ما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل
 باطل اما الاول فلان من شأن الاله كمال القدرة واما الآخران فلما مر
 وان أريد بالفساد الخروج عما عليه من النظام فتقريره انه لو تعدد الاله
 لكان بينهما التنازع والتعالب بحكم الزوم العادي فلم يحصل بين أجزاء
 العالم الاتساق الذي باعتباره صار الكل بمنزلة الشخص الواحد ويختل
 النظام الذي به بقاء الأثر *

الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس (بأهر من)
 (ويزدان) والمثبتون للولد وعبدية الأصنام والكواكب
 لاستلزام استحقاق المعبودية الوجوب . واما القائلون بقدم
 الصفات وبخلق الحيوان لافعاله والشيطان للقبائح والعقول
 للنفوس وبعض الأجسام والافلاك لما في عالم العناصر
 فيبالغون في التوحيد الا ان القول بتعدد الذوات القديمة
 الموجدة لذوات مستقلة خطب هائل . والواجب ليس بجسم
 ولا عرض للاحتياج ولا متعيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه
 وامكان الواجب لان المتعيز محتاج الى الحيز دون العكس
 ولا جوهر لامكانه ولو اريد بالجوهر القائم بنفسه وبالجسم
 الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا . والقول بانه جسم على صورة
 انسان أو غيره وفي جهة العلو مماسا للعرش أو محاذيا له
 تمسكا بان كل موجود جسم أو جسماني ومتعيزا وحال فيه
 ومتصل بالعالم أو منفصل عنه جهالة . والنصوص مؤولة .
 ولا يتحد لما سبق وللزوم الانقلاب أو اجتماع الوجوب
 والامكان ولا يحل لامتناع الاحتياج والتعيز . وحكي الحلول
 والاتحاد عن النصارى في حق عيسى وعن بعض الغلاة في

حق على . ويمتنع اتصافه بحادث لانه تغير ولانه يمتنع في
الازل فيلزم الانقلاب ويوجب زوال ضده فيلزم عدم
الخلو عن الحادث . واما الاتصاف بما له تعلق حادث أو بما
يتجدد من السلوب والاضافات والاحوال فليس من المتنازع
﴿ فصل في الصفات الوجودية ﴾

الحق انها زائدة على الذات اذ لا يعقل من العالم الامن
له العلم وهكذا ولو كان علمه ذاته لما أفاد حمله ولم تميز الصفات
ولم يفتقر الى الاثبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات .
وقالت المعتزلة فيه استكمال بالغير وتعليل للعالمية بالعلم مع
انها واجبة له وتكثير للقضاء . قلنا الصفة لا عين ولا غير
ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستكمال بمعنى ثبوت صفة الكمال
له والواجب بمعنى اللازم قد يعلل بما نشأ عن الذات والكفر
تعدد الذوات القديمة كما لزم النصارى . قالوا في بقاء الصفات
يلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال . قلنا المستحيل قيام العرض
بالعرض والمعنى أعم ولو سلم فهي باقية ببقاء الذات أو بقاءها
عينها . قالوا تماثل قدرته قدرة الشاهد فلا تختلف آثارها .
قلنا ممنوع فمنها القدرة لاستناد الحوادث اليه تعالى وفاقا

ولا ستلزام ارتفاع ما ثبت بالاجاب ارتفاع الموجب ولا امتناع
استناد مواضع الكواكب والاقطاب واختلاف الاوضاع
والاشكال الى غير المختار . وقد يتمسك بالادلة السمعية وبان
القدرة وغيرها صفات كمال وأضدادها سمات نقص وبان
اتقان العالم وانتظامه لا يتصور الا من قادر عالم . تمسك
المخالف بان تعلق القدرة لا يكون الا لمرجح فيتسلسل وبانه
اما قديم فيكون الاثر قديما أو حادث فيتسلسل وبان الاثر
انما يصدر بعد تمام الشرائط وحينئذ لا اختيار وبان اثر
المختار ان كان أولى لزم الاستكمال أولا فالعبث وبانه لو
امتنع في الازل لزم الانقلاب أو أمكن فاستناد الازل الى
المختار وبانه اما معلوم الوجود فيجب أو العدم فيمتنع .
وأجيب بان المرجح تعلق الارادة لذاتها فلا تسلسل وبانه
يجوز تعلق الارادة في الازل بإيجاده في وقته وبان الوجوب
بالاختيار عين الاختيار وبان الفعل الاولى في نفسه أو للغير
لا يكون عبثا وبان الحادث ممكن في الازل لذاته ممتنع
لكونه اثر المختار وبانه يعلم وجوده بقدرته ثم قدرته غير
منقطعة ولا مقتصرة على بعض الممكنات لان مقتضى

للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان فالتدبير على
 كل شيء قدير . وخالف بعض المعتزلة في القبائح والبعض في
 مقدور العبد والبعض في مثله (وبالجمل) فالكل مستند اليه
 ابتداء عندنا واعلم من أن يكون ابتداء أو بواسطة عند غيرنا
 وبلا اختيار ابتداء أو بواسطة عند الفلاسفة . ومنها العلم
 لاستناد العالم مع احكامه وانتظامه اليه ولكونه قادرا مختارا
 واثباته بالسمع دور بخلاف مثل القدرة والكلام . وعلمه تعالى
 لا ينقطع ولا يقتصر لمثل ما صرح به وخالف بعضهم في العلم بذاته لعدم
 الاثنية وبالعلم للزوم لا تنافي الصفات وبغير المتناهي
 لاستحالة وجوده وبالمعدوم لأنه نفي محض . والفلاسفة في العلم
 بالجزئيات لتغيرها . ورد بان من الجزئي مالا يتغير وبان تغير
 الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم
 معه ثم بعده وهذا معنى ما قيل ان علم الباري بان الشيء سيوجد
 هو نفس علمه بانه وجد (وبالجمل) فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم
 كما لا يتكرر بكثرته بمنزلة مرآة تنكشف بها الصور وهذا
 انما يصح اذا لم يجعل العلم نفس الاضافة بل صفة ذات اضافة
 ومنها الارادة وهي صفة غير العلم بها يتخصص احد طرفي

المقذور بالوقوع وتعلقها لذاتها وقدمها لا يوجب قدم المراد
 والقول بأنها حادثة قائمة بذاته ظاهر البطلان وبأنها نفس العلم
 بالنظام الاكمل أو كون القادر غير مكروه ولا سناه أو العلم
 في فعله والامر في فعل غيره أو الداعية الى الفعل بمعنى العلم
 بنفع زائد في الفعل لكل منصف وقد دل عليه النصوص
 واستلزامه الفعل بالاختيار لا ينافي الاختيار. ومنها الحياة
 والسمع والبصر ولدلالة النصوص القاطعة واجماع الانبياء بل
 جميع العقلاء على ذلك ولان الخلو عنها نقص فثبت صفات
 ثلاثة قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر. وما يقال انها
 اعتدال المزاج وتأثر الحاسة أو مجرد العلم بالمسموعات
 وبالمبصرات ممنوع. واما الشم والذوق واللمس فلم يرد بها
 الشرع ولم يجوزها العقل لكن المذهب انه يدرك متعلقاتها
 ومنها الكلام بشهادة الانبياء مع عدم توقف دلالة المعجزة
 عليه ليدور ولان ضده في الحي نقص وهو صفة أزلية منافية
 للسكوت والآفة يدل عليها بالعبارة والكتابة. وجمهور
 الفرق على ان المعقول من الكلام هو الحسى دون النفسى
 ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية وبطلانه ضرورى

لكونه مرتب الاجزاء ممتنع البقاء. وعند المعتزلة هو حادث
 في جسم ومعنى تكلم الباري به هو خلقه فيه . لنا ان معنى
 المتكلم من قام به الكلام ولا يتصور اللفظي فتعين المعنى
 والقول بان النظم قد يكون دفي الاجزاء كالقائم بنفس
 الحافظ وبالطابع وهم وأيضا كل من يأمر وينهى ويخبر
 يحد في نفسه معنى غير العلم والارادة يدل عليه بالعبارة
 والكتابة . وقد شاع عند أهل اللسان اطلاق الكلام
 عليه ولا نزاع في انه يقال بالاشتراك أو المجاز المشهور على
 النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال على كلامه القديم
 بل لانه أنشأه برقومه في اللوح المحفوظ أو بحروفه في الملك
 ويخص العربي منه باسم القرآن وهو المتعارف عند العامة
 وفي علم الاصول واليه يرجع ما يشهد بالحدوث مثل المنزل
 والمقروء والمسموع. والمتحدي به والعربي ونحو ذلك قالوا
 الاخبار بالماضي في الازل كذب والامر والنهي سفيه وعيب
 وأجيب بأنه انما يضير الكلام أحد الاقسام فيما لا يزال مع
 انه يكفي مخاطب معقول . والتحقيق انه طلب ممن سيوجد
 هذا . والمذهب انه واحد في الازل يتكرر بحسب العلاقات

اذ لم يرد السمع بالتعدد . واثبت الشيخ الاشعري البقاء صفة
لأن الباقي بلا بقاء كالعالم بلا علم . ورد بأنه استمرار الوجود
وبأنه يعود الكلام في بقاء البقاء وبعض الفقهاء التكوين
لأنه تعالى خالق اجاما ومدح به نفسه بكلام أزلي فيلزم ان
يكون صفة أزلية وهي المعنى بقول الكل انه يكون
الاشياء في أوقاتها بكلمة أزلية هي كن ولا يلزم من قدمه
قدم المكون كالعلم . والحق انه معنى اضافي يعقل من تعلق
المؤثر بالأثر وليس سوى تعلق القدرة والارادة والتمدح
بخالقية في الازل مثل التمدح بأنه (يسبح له مافي السموات
وما في الارض) أى هو بحيث له ذلك فيما لا يزال وما قيل
ان التكوين هو المكون فعناه ان المفهوم من الخلق هو
المخلوق وان الحاصل من التأثير هو الاثر لا غير واما سائر
ما يطق عليه من الصفات فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل
الاستواء واليد والوجه والعين مجازات وتمثيلات .

﴿ فصل في أحواله ﴾

الحق انه تعالى يصح ان يرى بمعنى حصول الحالة
الادراكية الحاصلة عند النظر الى القمر من غير جهة ولا

مقابلة وأنه يحصل ذلك للمؤمنين في الجنة. أما الصحة فلا أن
 موسى عليه السلام طلب الرؤية والله تعالى علقها على الممكن
 في نفسه وهو استقرار الجبيل والقول بأنه إنما طلب العلم
 الضروري أو الرؤية لأجل القوم أو لزيادة الطمأنينة بسماع الكلام
 ظاهر البطلان. وقد يستدل بأن متعلق الرؤية المشترك
 بين الجوهر والعرض ليس إلا الوجود المشترك بينهما وبين
 الواجب لما مر من أن الحدوث أو الامكان عديم مع اشتراك
 المعدم فيه وجواز الرؤية عند تحقق ما يصلح متعلقا لها
 ضروري وصحة رؤية كل شيء موجود حتى الطعوم والروائح
 والعلوم تلزم من الدليل وإن استبعدت. فإن قيل الواحد
 النوعي قد يعلل بعلل مختلفة. قلنا الكلام في المتعلق والرؤية
 قد تتعلق بشيء من غير أن يدرك جوهريته أو عرضيته
 فضلا عن خصوصية. وأما الوقوع فلقوله تعالى (وجوه
 يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) ولم يعهد استعمال النظر إليه
 إلا في الرؤية. وحمل النظر على الانتظار وإلى علي النعمة
 تعسف وقوله تعالى (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)
 وقوله تعالى (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) ولقوله (عليه

الصلاة والسلام (انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة
 البدر) وقوله (فينظرون الى وجه الله) والمخالف يدعي اقتضاءها
 المقابلة ودوامها عند حصول الشرائط وكلاهما ممنوع ^(١) والعمدة
 قوله تعالى (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار) لظهور
 ان المعنى على عموم السلب . ورد بعد تسليم كون الادراك
 هو الرؤية او أعم منها بانه لا عموم في الاشخاص ولا الاوقات
 وأما قوله تعالى (لن تراني فليس للتأييد) ولا عموم الاوقات
 وأما استعظام سؤال الرؤية فلتعنتمهم
 * خاتمة * الحق انه لا يعلم من الله تعالى الا الوجود
 والصفات والسلوب والاضافات .

(١) قوله وكلاهما ممنوع اما الأول فلانا لانسلم لزوم المقابلة لان
 الرؤية نوع من الادراك يخلقه الله تعالى متى شاء كيف شاء لمن شاء
 ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب لاختلاف الرؤيتين اذ رؤية الله
 بلا كيف ورؤية الجسم بالكيف والمراد من الرؤية بلا كيف هو
 خلوها عن الشرائط المعبرة في رؤية الاجسام والاعراض واما الثاني
 فلانا لانسلم وجوب الرؤية في الغائب عند تحقق الجواز وسلامة الآلة
 لم لا يجوز ان تكون رؤيته تعالى مشروطة بزيادة قوة ادراكية
 في الباصرة يخلقها الله تعالى في الجنة وفي بعض الاوقات دون بعض

﴿ فصل في أفعاله ﴾

موجد فعل العبد هو الله وانما للعبد الكسب وهو أمر اضافي يجب من العبد ولا يوجب وجود المقدور بل اتصاف الفاعل به وذلك كتعيين أحد الطرفين وترجيحه وصرف القدرة . وعند المعتزلة الموجد هو العبد وأطلقوا لفظ الخالق عليه ولزمهم كون كل حيوان خالقا وقد قال الله تعالى (الله خالق كل شيء) . (خلق كل شيء) . (انا كل شيء خلقناه بقدر) (والله خلقكم وما تعملون) . (هو الله الخالق) (فعال لما يريد) (كل من عند الله) . (كتب في قلوبهم الايمان) . (انه هو اضحك وأبكى) وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشعر بان كل كائن بقدرة الله تعالى ومشينته ولو كان فعل العبد بقدرته لزم اجتماع المؤثرين لما ثبت من شمول قدرة الله تعالى ولكان عالما بتفاصيله ولكان متمكنا من تركه مع ترجيح الفعل بمرجح لا يكون منه ويجب عنده الفعل مع ان معلوم الله تعالى هو وقوعه . وقد يستدل بانه لو قدر على فعله لقدر على اعادته وعلى مثله وعلى خلق الاجسام ولكان فعله تخلق الايمان أحسن من فعل

الباري نخلق الشيطان. ولما صبح سؤال الايمان ولا الشكر
 عليه . وأما المعتزلة فمنهم من ادعي الضرورة لان كل أحد
 يفرق بين حركة سقوطه وصعوده ويجحد تصرفاته بحسب
 دواعيه وقصوده ويقطع بان ما يطلبه أو ينهي عنه أو يتمناه
 أو يتعجب منه إنما هو فعل فاعله . والجواب ان ذلك لا يفيد
 كونه بخلق وقدرته وإيجاده بل كونه متعلق قدرته وإرادته
 واقعا على وفق قصده ودواعيه . ومنهم من احتج عقلا بأنه
 لولا استقلال البعد بطل المدح والذم والأمر والنهي والثواب
 والعقاب وفوائد الوعد والوعيد ونحو ذلك وبان من أفعال
 العبد قبائح لا يجوز أن يخلقها الحكيم كالظلم والشر وسائر
 المعاصي وبأنه يوجب اتصاف الباري بما لا ينبغي كالكفر
 والظالم والآكل والقاعد وغير ذلك . ورد بان الكسب
 وتعلق القدرة والإرادة كاف والا فلا نزاع في الوجوب أو
 الامتناع بناء على ان المرجح الموجب أو المانع هو العلم الأزلي
 وبان القبيح فعل القبيح لا خلقه ألا يرى انه تعالى خلق أصل
 جميع القبائح وهو الشيطان وبان الفاعل من قام به الفعل
 لا من أوجده في محل آخر وسما بالآيات الواردة في اسناد

الافعال الى العباد سيما ما ينبي عن الایجاد مثل (من عمل
 صالحا) . (وما تفعلوا من خير) (فتبارك الله أحسن الخالقين)
 وفي انه لا منع من الايمان والطاعة ولا الجاء الى الكفر
 والمعصية (وما منع الناس أن يؤمنوا) . (كيف تكفرون)
 والدالة على تعليق أفعال العباد بمشيئتهم (اغفلوا ما شئتم)
 (فمن شاء فليؤمن . والجواب ان بعضها غير متنازع وبعضها
 مؤول جمعا بين الأدلة ومشيئته ليست الا بمشيئة الله تعالى
) (وما تشاؤون الا أن يشاء الله) (والحق انه لا جبر ولا تفويض
 لكن أمر بين الأمرين لان المبادئ القريبة على الاختيار
 والبعيدة الاضطرار فالانسان مضطر في صورة مختارا فعالة
 بقضاء الله تعالى وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداء أو بوسط
 موجب والرضاء انما يجب بالقضاء لا بالمقضى وعند المعتزلة
 لا يصح الا بمعنى الاعلام والتبيين أو الكتابة في اللوح أو
 الالتزام في الواجبات . ثم لا خلاف في ذم القدرية وسموا
 بذلك لفرط اشتغالهم بنفي القدر وما قالوا ان المثبت أولى
 بأن ينسب اليه مردود لقوله عليه السلام (القدرية مجوس
 هذه الأمة) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذا قامت القيامة

نادى مناد أين خصماء الله فيقوم القدرية) ولأن من يضيف
 القدر الى نفسه أولى بالتسمية. ثم النصوص الشاهدة بان
 الكل بمشيئة الله أكثر من أن تحصى حتى صار بمنزلة
 المثل (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) كيف لا وقد ثبت
 انه خالق لكل ومريده وعالم بعدم وقوع ما لم يقع فكيف
 يريد. والمعتزلة جزموا بأنه لا يريد القبائح بل اضدادها
 وان لم يقع ففعلوا أكثر ما يقع في ملكه خلاف مراده
 تمسكا بان ارادة القبيح قبيحة وان العقاب على ما يريد ظلم
 وان الامر بما لا يراد والنهي عما يراد سفه. وان الارادة
 تستلزم الامر والرضا والمحبة والكل^(١) فاسد واما الرد على
 الذين قالوا (ولو شاء الله ما أشركنا) فلقصدهم الاستهزاء
 أو يجعلهم ذلك عذرا لهم ولذلك جعلوا مكذبين لا كاذبين

(١) قوله والكل فاسد أما الاول فلا لأنه لا قبيح منه تعالى غاية
 الامر انه يخفي علينا وجه حسنه واما الثاني فلان الظلم انما هو التصرف
 في ملك الغير والكل ملكه تعالى واما الثالث فلا أنه ربما لا يكون غرض
 الآمر الا بيان بالمأمور به كالسيد اذا أمر العبد امتحاله هل يطيعه واما
 الرابع فلان الرضا انما يلزم في القضا لا في المقضي على ما قرر في موضعه

وحكم (بأنه لو شاء لهذا كم أجمعين) أما قوله تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) أى مكروه بين الناس وفي مجارى العادات *

﴿ فصل ﴾

الحسن والتقيح بمعنى استحقاق المدح والذم والثواب والعقاب في حكم الله تعالى بالشرع لقوله تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) ولأنه لو كان لذات الفعل لما تخلف عنه ولأن العبد لا يستقل بفعله والمدح والذم عقلا ليس الا مع الاستقلال. وقالت المعتزلة بل بالعقل لأن حسن الاحسان وقبح العدوان ضروريان ولأن العقل عند التساوى يؤثر الصدق واتخاذ الغريق على الكذب واهلا كه وانه لو لم يقبح اظهار المعجزة على يد الكاذب لم تثبت النبوة . والجواب عن الأولين المنع بالمعنى المتنازع وعند التساوى بالحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من القطعيات العاذية . وقد تمسكت المعتزلة بان من عرف الله تعالى بذاته وصفاته ثم أشرك به ونسب كل نقص اليه علم قطعا انه في معرض العقاب . قلنا لما علم ذلك من تقرير الشرائع وبانه لو كان بالشرع لزم الختام

الانبياء وقد مر جوابه

﴿فصل﴾

لا خلاف في عدم التكليف بما يمتنع لذاته كجمع
النقيضين ولا في وقوع التكليف بما يمتنع لسابق علم أو
اخبار بانه لا يقع وإنما الخلاف فيما أمكن ولم يقع متعلقا
لقدرته العبد أصلا نخلق الجسم أو عادة كالصعود الى السماء
فعندنا يجوز لعدم القبح العقلي لكن لا يقع لقوله تعالى
(لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وعند المعتزلة والشيعة لا
يجوز لكونه سفها وعبثا. ومنا من ذهب الى ان تكليف
أبي لهب بان يصدق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
ومن جملته انه لا يصدقه أصلا تكليف بجمع النقيضين
وأجيب بانه انما كاف بتحصيل الايمان وهو أمر ممكن في
نفسه ممتنع لسابق علم أو اخبار بانه لا يؤمن .

﴿فصل﴾

الحق ان تعليل بعض أفعاله بالاغراض ثابت بالنص
والاجماع وعليه مبنى القياس فالاقرب حمل الخلاف على
عدم لزوم ذلك أو عمومته كما يشهد به استدلالهم بانه لا بد من

الانتهاى الى مالا يكون لغرض قطعاً للتسلسل وبانه لا يعقل
 فى تخليد الكفار نفع لاحد * ذهبت المعتزلة الى أن الغرض
 من التكليف التعريض للثواب بدليل قوله تعالى (ومن
 يطع الله ورسوله يدخله جنات) ولان الاضرار بدون
 استحقاق ولا منفعة ظلم فيكون التعريض للمنفعة هي الجهة
 المحسنة للتكليف * ورد بان الترتيب قد يكون فضلاً من
 الله تعالى وبانه المالك فلا ظلم منه أصلاً ولو سلم لزوم الغرض
 فيجوز أن يكون هو الابتلاء أو الشكر أو حفظ النظام
 أو غيره ذلك وبالجملة لا يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة
 والعذاب الدائم بشرب جرعة خمر .

﴿ فصل ﴾

قد ورد فى الكتاب والسنة نسبة الهداية والاضلال
 والطبع والختم على قلوب الكفرة الى الله فعندنا بمعنى خلق
 الهداية والاضلال لانه الخالق وحده * وعند المعتزلة الهداية
 الدلالة الموصلة الى البغية أو البيان بنصب الادلة ومنع الالطاف
 للعلم بأنها لا تجدى أو الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق
 والعصمة فعندنا خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة

المعصية وقيل العصمة أن لا يخلق الله في العبد الذنب وقيل
خاصية يتمتع معها صدور الذنب . وعند المعتزلة اللطف
ما يختار المكلف عنده الطاعة أو يقرب منها مع تمكنه
في الحالين ويسميان المحصل والمقرب والتوفيق اللطف
المحصل للواجب والخذلان مع اللطف والعصمة اللطف
المحصل لترك القبيح *

﴿ فصل ﴾

والاجل الوقت الذي علم الله بطلان حياة الحيوان
فيه وهو واحد . والمقتول ميت باجله الا أن موته مما خلقه
الله بعقوب فعل العبد ووجوب الجزاء على القاتل لما اكتسبه
من الفعل وارتكبه من النهي . ومعنى زيادة البر في العمر كثرة
الخير للنصوص القاطعة على انه لا تقدم ولا تأخر على الاجل

﴿ فصل ﴾

الرزق ما ساقه الله تعالى الى الحيوان فانفع به وكل
يستوفي رزقه ولا يأكل أحد رزق غيره وقيل لينتفع به وقد
يخص بالأكول وقيده المعتزلة بان لا يكون لأحد منه
فيخرج الحرام فلا يكون من رزق في جميع عمره بالحرام

مرزوقا وقد دلت النصوص على ضمانه الارزاق .

﴿ خاتمة ﴾ التسعير تقدير ما يباع به الشيء ويكون
غلاء وورخصا بأسباب من الله تعالى فالسعر هو الله وحده

﴿ فصل ﴾

المعتزلة أوجبوا على الله أمورا وتحيروا في معنى الوجوب
فإنها اللطف لأن منعه تقض للغرض وتقريب أو تحصيل
للمعصية ولأن الواجب لا يتم إلا به فيجب أن لا يبقى كافرا ولا
فاسقا وأن لا يخلو عصر من الانبياء والاولياء والعوض في
مقابلة الألم ونحوه لأن تركه ظلم واختلّفوا في الوجوب كونه
في الآخرة وفي حبوطة بالذنوب وفي أن اعواض الكفار
والفساق وغير العاقل تكون في الدنيا أو في الآخرة وإن
البهائم هل تدخل الجنة ويخلق فيها العلم ومنها الاصبح للعباد في
الدين وقيل في الدنيا ولا خلاف في الاقدار والتمكين لأن تركه
بخل وسفه . قلنا فيلزم أن لا يخلق الكافر الفقير وأن لا يخلده
في النار ولا يعيت المحسن ولا يبقى المسمى سيما ابليس وذرياته

﴿ فصل ﴾

تغاير الاسم والمسمى والتسمية ضروري والقول بأن

الاسم نفس المسمى والتسمية غيرهما اريد بالاسم المدلول
 والتمسك بقوله تعالى (سبح اسم ربك الاعلى) وبقوله تعالى
 (ولله الاسماء الحسنى) ليس محل النزاع. ومبنى الخلاف ان
 الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى كما في زيد كاتب أو نفس اللفظ
 كما في زيد مكتوب واذا اتصف الباري بمعنى ولم يرد به اذن
 ولا منع ولا بمرادفه وكان مشعرا بالجلال فهل يجوز اطلاقه
 عليه تعالى منعه الجمهور ولم يجز مثل العارف والفطن لتوهم
 الاخلال ولا مثل الحارث والزارع لعدم الاجلال ولا خلاف
 في كثرة أسماء الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والسلوب
 والاضافات ولا في امتناع ما يكون باعتبار الجزء * والحق
 ثبوت ماهو باعتبار نفس الذات وهو لفظ (الله) وان كان
 الاله اسما للمعبود ولا تنحصر أسماؤه في تسعة وتسعين.

﴿الباب السادس في السمعيات وفيه فصول﴾

(الفصل الأول) النبي انسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى
 اليه وكذا الرسول وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب
 ثم البعثة لطف من الله تعالى وفضل يتضمن مصالح
 كعاضدة العقل ومعاونته ورفع الاحتمال وبيان المبهم

ويعرفها المبعوث بنصب الأدلة أو العلم الضروري ولأن
 منافع التكليف أكثر من مضاره وإن خفيت تفاصيل
 البعض عن البعض كهيآت الصلاة والحج ونحوهما وطريق
 ثبوتها المعجزة وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم
 المعارضة ووجه دلالتها أنها بمنزلة صريح التصديق كمن يقول
 الدليل على أني رسول هذا الملك أن يقوم عن سريره ثلاثاً ففعل
 فانه يحصل به العلم الضروري ولا يقدح فيه احتمال أن يكون
 ذلك لخاصية فيه أو لاطلاع منه على خاصية في بعض الأجسام
 أو وضع فلـ كـي أو يكون من ملك أو جن أو ابتداء عادة أو
 متروك المعارضة أو لمانع أولاً لغرض التصديق بل إجابة
 للدعوة أو معجزة لنبي آخر إلى غير ذلك فإن الاحتمالات
 العقلية لاتنافي العلوم القطعية العادية على أن الكلام فيما ثبت
 المعجز عن معارضته مع فرط الاهتمام وانه شيء لا مؤثر فيه
 إلا الله وإن حصول التصديق لا يتوقف على كونه غرضاً
 ولا كون الباعث صادقاً في أخباره ليدور بناء على أنه سمي

﴿ فصل ﴾

محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله لأنه ادعى الرسالة

وأظهر المعجزة لأنه أتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب
مع كثرتهم وشهرتهم بالعصبية ولم يطعنوا فيه مع حداقتهم
وعداوتهم بل نسبوه لكمال حسنه وبلاغته الى السحر
فالمطاعن مدفوعة اجمالاً والتفصيل في المقاصد وتعجبهم كان
من فصاحته لالعدم تأتي المعارضة مع سهولتها فبطل القول
بالصرفة على ان نقصان البلاغة أدخل في الصرفة ولا أنه أخبر
عن الغيبات كقصص موسى وعيسى وكقوله تعالى (وعدكم
الله مغانم كثيرة تأخذونها) . (الم غلبت الروم) . (سيهزم
الجمع) . (لتدخلن المسجد الحرام) . (ليظهره على الدين
كله) . (لا يأتون بمثله) ولأنه ظهرت منه أمور خارجة
عن العادة كولدته مختوناً مسروراً مع خاتم النبوة وكونه
مبصراً من خلفه كما كان مبصراً من قدامه وككونه غاية
في صفات الكمال ومستجاب الدعوة ونحور الأوثان
وسقوط شرف قصور الأكاكسة واطلال السحاب عليه
وانشقاق القمر وانقلاع الشجر وتسليم الحجر وحنين الجذع
وشكاية الناقة وشهادة المشوية وتسبيح الحصى وغير ذلك
ومن الشواهد نصوص التوراة والانجيل والزيور ومن

الافناعات لأهل الانصاف مااجتمع فيه من الكمالات
وما اشتملت عليه شريعته في كل باب وظهورها علي سائر
الاديان مع قلة الاعوان وكثرة الاعداء وغاية متشبت
المنكرين الطعن في النسخ مطلقا وقد بين ذلك في موضعه
ولدين موسى تمسكا بتمسكوا بالسبت أبدا وهذه شريعة
مؤبدة مادامت السموات والارض * والجواب ان هذا
اقتراء أو عبارة عن طول الزمان . ثم النص يدل على انه مبعوث
الى الناس كافة وانه لاني بعده ولا تنسخ شريعته وانه أفضل
الانبياء وأمة خير الامم * واختلفوا في الافضل بعده فقليل
آدم وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى * ودل الكتاب
على معراجة الى المسجد الاقصي واجماع القرن الثاني على انه
في اليقظة وبالجسد ودل الخبر المستفيض على انه الى السماء
ونخبر الواحد الى الجنة أو العرش أو طرف العالم .

﴿ فصل ﴾

من شرائط النبوة الذكورة وكمال العقل وقوة الرأي
والسلامة عن ما تنفر عنه الطبائع السليمة أو يخل بالرواة
أو بحكمة البعثة * ثم المختار ان الانبياء معصومون عما ينافي

مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن الكفر وتعتمد
الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغائر المنفرة
وتعتمد غير المنفرة وعن سهو الكبيرة أيضا لئلا يلزم ما هو
منتف قطعاً كحرمة اتباعهم ورد شهاداتهم ووجوب زجرهم
واستحقاقهم العذاب والذم وعدم نيلهم عهد النبوة ونحو
ذلك وما ثقل من ذنبهم وتوبتهم فما صح منه فعل السهو أو
ترك الأولى أو قبل البعثة والأولى أن لا يحصر عددهم وإن
ورد في الحديث (أن عدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون
ألفاً) وعدد الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر) أخذاً من قوله تعالى
(منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص) والجمهور
على عصمة الملائكة لقوله تعالى (وهم لا يستكبرون يخافون
ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) . (يسبحون الليل
والنهار لا يفترون) واحتج المخالف بقصة إبليس مع كونه
من الملائكة وبغيبتهم في حق آدم واستبعادهم جعله خليفة .
ورد بأن إبليس من الجن وعده من الملائكة تغليب وبيان
الاغتيال إنما يكون لغرض اظهار نقص الغير بل قصدهم
التعجب والاستفسار عن حكمة استخلاف من لا يليق مع

وجود الاليق واما تعذيب هاروت وماروت فمعاتبة ولم يكن
 منهما عمل بالسحر ولا اعتقاد لتأثيره بل تعليم مع تنبيه . ثم
 جمهور أصحابنا والشيعة على ان الانبياء أفضل من الملائكة
 وبالغ بعضهم حتى فضلوا خواص البشر على خواص الملائكة
 وعوامهم على عوامهم أما عقلا فلأن اكتساب الكمال
 والمواظبة على الطاعات مع الشواغل أدخل في استحقاق
 الثواب وأما سمعاً فلقوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل
 ابراهيم وآل عمران على العالمين) ومن جعلهم الملائكة ولأنه
 تعالى أمرهم بالسجود لآدم تعظيما وتكرمة وأمر آدم
 بتعليمهم الاسماء قصدا الى اظهار الفضل . واحتج المخالف
 بانها متصفة بالكمالات العلمية والعملية بالفعل قوية على
 الافعال العجيبة مطاعة على اسرار الغيب سابقة الى أنواع
 الخير منزهة عن الشرور والقبائح علوهم وأعمالهم أدوم
 وأقوم وأسلم وبقوله تعالى (قل لا أقول لكم عندي خزائن
 الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم انى ملك) وبقوله تعالى
 (علمه شديد القوى) والمعلم أفضل وقوله تعالى (لن
 يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة

المقربون) . قلنا الاول معارض بما مر وتأويل البواقي في
 كتب التفسير واما تقديم ذكرهم فيجوز أن يكون
 لتقديمهم في الوجود أو في قوة الايمان بهم . ومن خوارق
 العادات كرامات الاولياء وتعارق المعجزة بانخلو عن دعوي
 النبوة فلا توجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب اثبات
 النبوة بل تفيد زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم
 تلك المرتبة ببركة الاقتداء بهم وتعارق السحر بانها لا يجري
 فيها التعليم والتعلم ولا يتأتى فيها المعارضة ولا تجماع النفس
 الشريرة ولا يكون الا بمباشرة أعمال مخصوصة وكلاهما واقع
 لقصة مريم وآصف وغيرها مما روى عن كثير من الصالحاء
 ولقوله تعالى (يعلمون الناس السحر) ولما ثبت أنه سحر
 النبي وعائشة وابن عمر ولا دلالة لقوله تعالى (يخيل اليه من
 سحرهم) على انه لا حقيقة له والاصابة بالعين قد جرت مجرى
 المشاهدات وفيها نزلت آية (وان يكاد الذين كفروا) وفي
 جواز الاستعانة بالرقى والتمائم خلاف . والولى لا يبلغ درجة
 النبي ولا تسقط عنه التكاليف ولا تكون الولاية أفضل
 من النبوة وأما ولاية النبي فقيل أفضل لما فيها من معنى

القرب والاختصاص وقيل بل نبوته أفضل لما فيها من
الوساطة بين الحق والخلق والقيام بمصالح الدارين مع شرف
مشاهدة الملك .

﴿ فصل في المعاد ﴾

يجوز إعادة المعدوم لان الامكان الذاتي لا يزول
بحسب الاوقات على ان الوجود الاول ربما أفاد المادة الباقية
زيادة استعداد لقبول الوجود في ذلك الوقت واحتج المخالف
بان المعدوم لا اشارة اليه فلا حكم عليه وبانه لا يبق فرق
بين المبدأ والمعاد لاعادة الوقت وبانه يتخلل العدم بين الشيء
ونفسه . والجواب ان الاشارة العقلية كافية والفرق حاصل
بان المبدأ واقع أولا والمعاد ثانيا وان كانا في زمان واحد
وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم بين الشيء ونفسه . وقد
ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة المعاد الجسماني وحمل
الآيات والاحاديث الواردة في باب المعاد على التمثيل والتصوير
للمعاد الروحاني أعني أحوال النفس في السعادة والشقاوة
الحاد ومن يقول بتجرد النفس وبقائها فالحشر على رأيه
ظاهر وليس تناسخا لكونه عودا الى أجزاء أصلية للبدن

الاول وان لم يكن الاول بعينه على ما يشعر به قوله تعالى
 (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) واحتج
 المنكرون بامتناع اعادة المعدوم وقد عرفت أنه لا يتوقف
 عليها وبأنه لو أكل انسان انسانا فالاجزاء المأكولة ان
 أعيدت في بدن الآكل فلا يكون المأكول بعينه معادا
 أو في بدن المأكول فلا يكون الآكل بعينه معادا على أنه
 يلزم في أكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية أو
 تعذيب المطيعة. ورد بان المعاد هو الاجزاء الاصلية من ابتداء
 الخلق ولعل الله يحفظها من ان تصير جزءا أصليا لبدن آخر
 وأما الغرض فعلى تقدير لزومه يجوز أن يكون اتصال الاجزاء
 الى المستحق . ثم النصوص منها ماهي لاثبات نفس الاعادة
 وهو قوله تعالى (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) وقوله
 تعالى (فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة) ومنها
 ماهي لازالة استبعاد احياء الرمم (من يحيى العظام وهي رميم)
 (أئذامتنا وكنا ترابا) واختلفوا في أن الحشر إيجاد بعد الفناء
 كما يشعر به قوله تعالى (هو الاول والآخر) وقوله تعالى
 (كل شيء هالك الا وجهه) وقوله (كما بدأنا أول خلق نعيده)

والبدء من العدم أو جمع بعد التفرق كما يشعر به قوله تعالى
 (رب أرني كيف تحيي الموتى) . (انى يحيى هذه الله بعد
 موتها) . (وكذلك النشور) . (وكذلك تخرجون) ثم الجنة
 والنار مخلوقتان الآن لقصة آدم وحواء مع ظواهر مثل
 (أعدت) . (وأزلفت) . (وبرزت) قيل يتمتع خلقها في
 أفلاك هذا العالم لامتناع الخرق والالتصام وفي عناصره لاتها
 لاتسع جنة عرضها عرض السماء والأرض وفي عالم آخر لاته
 لاحتياجه الى محدد الجهات يكون كريا فيلزم الخلاء بين
 العالمين ولاشتماله على عناصر لها أحياء طبيعية يلزم ان
 يكون لعنصر واحد حيزان طبيعيان فيلزم الميل اليه وعنه *
 ورد بمنع المقدمات الفلسفية على انه لا يتمتع كون العالمين في
 محيط بهما ولا كون العناصر مختلفة الطبائع أو تميزها في
 أحد العالمين غير طبيعي * فان قيل فيلزم هلاكهما لقوله
 تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) قلنا يحمل الهلاك على غير
 الفناء ولو سلم فالفناء لحظة لا ينافي الدوام عرفاء والأكثر
 على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله
 تعالى (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى) والنار تحت

الارضين والحق التوقف .

﴿ فصل ﴾

سؤال القبر وعذابه وثوابه حق بالآيات والأحاديث المتواترة المعنى (النار يعرضون عليها غدوا وعشيا) . (اغرقوا فادخلوا نارا) . (يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران) إذا وضع الميت في قبره (الحديث وليس بعيد أن يوسع القادر المختار اللحد بحيث يمكن الجلوس فيه وإن بقي من الأجزاء الأصلية قدر ما يقوم به الحياة وإن لا يشاهد الناظر ما يجري على الميت وقوله تعالى (لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى) (وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) . (ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) لا ينفي عذاب القبر لجواز أن لا يسمى ما يعقبه موتاً أو اندرج في الموتة الاولى وإن يسكت عن بعض الأحياء خلفاء أمره أولسكونه معانينا (وبالجمل) الذي ثبت من الدين أن للميت نوع حياة قدر ما يتألم ويتلذذ به وهل ذلك بإعادة الروح أم لا فيه تردد * ثم جميع أحوال القيامة من المحاسبة وأهوالها والصراط والميزان والحوض

وتفاصيل أحوال الجنة والنار أمور ممكنة أخبر بها الصادق
فوجب التصديق بها ولا استبعاد في أن يسهل الله تعالى
العبور على الصراط وإن كان أحد من السيف وأدق من
الشعر وإن يوزن صحائف الأعمال أو تجعل أجساما نورانية
أو ظلماتية فلا حاجة إلى تأويل الصراط بطريق الجنة والنار
وبالأدلة الواضحة وبالعبادات. والميزان بالعدل أو الإدراك.

﴿ فصل ﴾

الثواب فضل من الله والمقاب عدل منه ومعنى
وجوبهما أنه وعد أو وعيد فلا يخلف الله وعده على خلاف
في الوعيد ومعنى استحقاقهما ملائمة اضافتهما إلى الطاعات
والمعاصي في مجازي العقول والمعادات لأنه لا واجب على الله
ولأن الطاعات وإن كثرت لا تنفي بشكر بعض النعم ولا لهما
لو استحقا لما سقطا عن عاش على الكفر ثم آمن أو على
الايان ثم كفر * وقول المعتزلة ان عدم وجوبهما يفضي إلى
التواني في الطاعات والاجترار على المعاصي وإن إيجاب
المشاق بلا نفع يقابلها ظلم وبلا مضرة في تركها موجب
لوجوب كل مافي فعله منفعة مردود بأن مجرد جواز الترك

غير قاذح ومجرد الوقوع كاف في المقصود وانت الغرض
لا ينحصر فيما ذكر.

﴿ فصل ﴾

لا خلاف في خلود من دخل الجنة ولا في خلود الكافر
في النار سوى الكافر حكما كأطفال المشركين فهم خدم
أهل الجنة * وقيل من علم الله فيه الايمان ففي الجنة أو الكفر
ففي النار * وأما من مات على الايمان وترك التوبة عن كبيرة
فمعههم يخلد في النار وعندنا لا بل يعني عنه أو يخرج من
النار بعد حين للنصوص الشاهدة بأنهم يخرجون من النار
ويدخلون الجنة وليس قبل النار وفاقا ولان ثواب المستحق
وعدا وعقلا لا يتصور الا بالخروج ولان دوام عذاب من
شرب جرعة خمر بعد ما واطب على الطاعات لو لم يكن ظلما
فلا ظلم * فان احتجوا بعمومات الوعيد بالخلود * قلنا يخص
بالكفار أو بمتعمد السيئات بقيد الاستحلال أو بحمل الخلود
على المكث الطويل أو نحو ذلك جمعا بين الأدلة * وقالوا لو
خرج الفاسق خرج الكافر لتأهيهما * قلنا لانسلم عليه
التأهيه ولا صحة القياس في مقابلة النص ولا في الاعتقادات

ثم الجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تحبط جميع الطاعات
 مخالفة للنص والعقل والبعض على ان أيا من الطاعات
 والمعاصي أرببت أجرا أو وزرا أحبطت الاخرى محضا بأن
 يسقط أقل ولا يسقط من الاكثر شيئا أو موازنة بأن
 يسقط الاقل ويسقط ما يقابله من الاكثر * وتمسكوا بمثل
 (حبطت أعمالهم) . (لا تبطلوا صدقاتكم) . (ان تحبط
 أعمالكم) ولا يفيد المتنازع وهو بطلان حسنة كاملة بسيئة
 سابقة أو لاحقة * وعورض بمثل (فمن يعمل مثقال ذرة
 خيرا يره) والزموا بأنه لا كبيرة يربى وزرها على أجر
 معرفة الله فيجب ان يدرؤا بها جميع الكبائر .

﴿ فصل ﴾

يجوز العفو عن الكبائر بدون التوبة لان العقاب حقه
 تعالى فله اسقاطه ويدل على الوقوع مثل (ويعفو عن
 السيئات ويعفو عن كثير) . (ان الله يغفر الذنوب جميعا)
 وعلى نفيه في الشرك (ان الله لا يغفر ان يشرك به) وفي
 الاحاديث أيضا والتخصيص بالصغائر أو بما بعد التوبة أو
 الحمل على تأخير العقوبات المستحقة مع كونه خلاف الظاهر

وصريح الاحاديث لا يصح في البعض * وقالت المعتزلة يمتنع
 سماعا بالنصوص الواردة في وعيد الفساق فان الخلف
 والكذب تقص لا يجوز على الله وعقلا بأنه اغراء على القبيح
 ورد بأنهم داخلون في عمومات الوعد أيضا مع بطلان الخلف
 فيه اجماعا وبأن مجرد احتمال العقوبة يكون زاجرا فكيف
 مع الرجحان واذا جاز العفو عن الكبائر بدون التوبة فمع
 الشفاعة أولى قال الله تعالى (استغفر لذنبك وللمؤمنين
 والمؤمنات) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (ادخرت شفاعة
 لاهل الكبائر من أمتي) فمثل (لا يقبل منها شفاعة) (ولا
 تنفعها شفاعة الشافعين) بعد تسليم عموم الازمان والاحوال
 ينخص بالكفار جمعا بين الادلة ثم لا خفاء في ورود الشرع
 بالشفاعة فحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان يكون
 من سئل الله زيادة كرامة للنبي شافعا له وأما الحمل على
 الصغيرة أو ما بعد التوبة فظاهر البطلان * ثم الكبيرة هي
 التي تشعر بقلّة الاكترات بالدين أو التي خصت بالوعيد *
 وقيل كل معصية فهي بالاضافة الى مادونها كبيرة والى ما فوقها
 صغيرة * وقيل هي الشرك والقتل والتدفع والزنا والفرار

من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم والعقوق والاحاد في
الحرم وقد يزداد الربا والسرقه وشرب الخمر.

﴿ فصل ﴾

التوبة في الشرع هي الندم عن المعصية لكونها معصية
وقيل مع العزم على الترك في الاستقبال . وقالت المعتزلة
اعتقاد انه اساء وانه لو أمكنه رد تلك المعصية لردها وهي
واجبة سمعا لقوله تعالى (توبوا الى الله) وقالوا عقلا لما فيها
من دفع الضرر وكذا ثبوت القبول ووجوبها على الفور حتى
يأثم التارك متى حقه . ثم سقوط العقوبة عندنا بمحض الكرم
وعند أكثرهم بنفس التوبة ولا يلزم تجديد لها كلما ذكر الذنب
وتصح التوبة عن بعض الذنوب خاصة ويكفي الاجمال وان علم
تفاصيل الذنوب وقد يتوقف تحققها على واجب آخر كرد
المغصوب أو بدله وقد يلزم ذلك الواجب الآخر معها كحد
الشرب وقضاء الصلاة وارشاد من أضله والاعتذار الى من
آذاه ويجب الأمر بالواجب والنهي عن الحرام ويندب
الأمر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجهه
المعروف والمنكر وتجويز التأثير وانتفاء المفسدة ولا يختص

بالوالي الا ما يفضى الى القتال ولا بالمجتهد الا ما يفتقر اليه
وهو فرض كفاية يسقط بقيام البعض ولا دلالة لقوله تعالى
(عليكم انفسكم) على نفى الوجوب ولا اكراه في الدين منسوخ

﴿فصل﴾

الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع تصديق النبي
فيما بعلم محيطه به بالضرورة والاكثر كون على انه لا بد من
الاقرار باللسان وكثير من السلف على انه التصديق والاقرار
والعمل ولا يخرج بترك العمل من الايمان خلافا للمعتزلة
ولا يدخل في الكفر خلافا للخوارج * فان قيل كيف
لا ينتفي الكل بانتفاء الجزء * قلنا المراد انه يطلق على أساس
النجاة وعلى الكامل المنجى . والدليل على انه فعل القلب
(كتب في قلوبهم الايمان) وقلبه مطمئن بالايمان (ولم
تؤمن قلوبهم) . (ولما يدخل الايمان في قلوبهم) . وفي
الحديث (اللهم ثبت قلبي على دينك) . (في قلبه مثقال حبة
من خردل من الايمان) والاكتفاء بالكلمتين انما كان في
حكم الدنيا من عصمة الدم والمال وحقيقة الايمان التصديق
والاذعان والقبول المعبر عنه بالفارسية (بكرويدن) ويقابله

الانكار والتكذيب لا مجرد العلم والمعرفة الحاصلة لبعض
 الكفار (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) . (ليعلمون انه الحق
 من ربهم) . (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) ويقابله
 حينئذ الجهالة والنكارة . وقد وقع في عبارة السلف مكان
 التصديق المعرفة والعلم والمراد العلم التصديقي ولم يطرأ على
 الايمان والتصديق نقل ولهذا كانوا يمثلون من غير توقف
 واستفسار وانما خص متعلقه بأمر مخصوص ولهذا صرح في
 جواب أخبرني عن الايمان (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسله) الحديث . فان قيل الايمان مأموره فيلزم ان يكون
 فعلا اختياريا والتصديق المقابل للتكذيب كيفية ومن أقسام
 العلم . قلنا ليس معنى كون المأمور به اختياريا ان يكون من
 مقولة الفعل البتة بل ان يصح تعلق القدرة به وكسبه
 بالاختيار وان كان هو في نفسه كيفية كالعلم والنظر وغيرها
 كالقيام والقعود والتسخن والتبرد والصلاة والصوم فغاية
 الأمر انه يشترط كون التصديق حاصلًا بالاختيار ومباشرة
 الاسباب وأما انه معنى غير ما جعل في المنطق مقابلا للتصور
 وفسر (بكرويدن) فلا وعلى ما ذكر فليقين الخالي من

الاذعان كما للسوفسطائي ولبعض الكفار لا يكون تصديقا
 بل تصورا أو واسطة . واليقين المقارن للاذعان بلا كسب
 واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم ان يكون تصديق
 الملائكة بما ألقى اليهم والا انبياء بما أوحى اليهم والصدّيقين
 بما سمعوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو وقع في قلوبهم عند
 مشاهدة المعجزة كله مكتسبا بالاختيار أو يكون بعد
 مكافئين بتحصيل ذلك بالاختيار . وربما يناقش في حصول
 اليقين بدون الاذعان وفي كون بعض الكفار موقنين
 بجميع ما جاء به النبي غير مصدقين وان كفرهم مبني على
 عدم التصديق به لا على عدم الاعتداد به بناء على ظهور
 أمارات الانكار من الآباء عن الاوامر وقبول الاحكام ونحو
 ذلك كمن صدّق وسجد للصنم واذا قد ثبت ان الايمان
 اسم للتصديق ولا ثقل وان المؤمن قد يؤمر وينهى كقوله
 تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدّموا) وان العمل قد يعطف
 عليه مثل قوله (آمنوا وعملوا الصالحات) وقد يتني عنه (وان
 طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) وان الايمان شرط العبادة وان
 من صدق وأقرّ قبل ان يعمل مؤمن ظهرا ان الاعمال غير

داخلة في حقيقة الايمان فما أطبق عليه كثير من السلف من
 انه اسم للتصديق والاقرار والعمل أرادوا الايمان الكامل
 كما قيل ان الاقرار ركن زائد لا يفوت الايمان بقوة. والمعتزلة
 لا ينكرون اطلاق الايمان على مجرد التصديق بالامور
 المخصوصة كما في الآيات المذكورة ولكنهم يدعون النقل
 الى الاعمال لقوله تعالى (وذلك دين القيمة) وان الدين عند
 الله الاسلام) والاسلام هو الايمان لما سيأتي ولقوله تعالى
 (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) . (وما كان
 الله ليضيع ايمانكم) قلنا يجوز ان يكون ذلك اشارة الى
 الاخلاص والتدين وان يزداد ان المعتبر دين الاسلام وان
 يكون الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون
 وان يكون الايمان مجازا في الصلاة أو يراد التصديق
 بوجوبها وأما مثل (لا يزني الزاني وهو مؤمن) فتغليظ ومثل
 (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) . (ومن الناس
 من يقول آمنا بالله) بمعنى التصديق بالله وحده وباللسان
 فقط والكفر بمثل سجدة الصنم والقاء المصحف في
 القاذورات ليس لكونه اخلاقا بالعمل والا اقتصر على نفي

الايمان بل لان الشرع جعل بعض المعاصي اماراة للتكذيب
 فرتكب الكبيرة عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا
 كافر لان له بعض أحكام المؤمن كعصمة الدم والمال وبعض
 أحكام الكافر كعدم أهلية الامامة وعدم أهلية القضاء
 والشهادة فجعلوا له منزلة بين المنزلتين واسما بين اسمين
 وزعموا ان هذا أخذ بالمتفق عليه وهو الفسق وترك للمختلف
 فيه وهو الايمان والكفر * ورد بأنه ترك للمجتمع عليه وهو
 عدم الواسطة . وعند الخوارج هو كافر تمسكا بظواهر
 النصوص الواردة بكفر الفساق تغليظا والناطقة بأحصار
 العذاب على الكفار تهويلا ونحو ذلك وقيل هو منافق لان
 عصيانه دليل كذبه في دعوي تصديقه . ورد بالمنع واما جعل
 مثل الكذب من علامات النفاق فهويل **(فصل)** الاجماع
 على ان كل مؤمن مسلم وبالعكس وان حكمهما واحد لان
 مرجعهما الى القبول والاذعان ولكن لتغاير مفهومهما
 قد يتعاطفان مثل (ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين
 والمؤمنات) . (فما زادهم الا ايمانا وتسليما) ولاطلاق الاسلام
 على الاستسلام والاتقياء الظاهر قد ثبت مع نفي الايمان كقوله

(قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) ولكون السؤال عن متعلق
الايمان وعن شرائع الاسلام ورد في الحديث « الايمان ان
تؤمن بالله الخ » والاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله الخ *
والجمهور على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص لما انه التصديق البالغ
حد اليقين وانما يتفاوت اذا جعل اسما للطاعات * ورد بأن
اليقين أيضا يتفاوت قوة وضعفا وبأن ايمان آحاد الأمة
لا يساوى ايمان الأنبياء قطعاً وان ظاهر الكتاب والسنة قبول
الزيادة والنقصان (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا).
(ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا) وفي
الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى
يدخل صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات
والاعداد أو بحسب زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل أو
زيادة الآثار والأقوال تكلف ثم كثير من الصحابة والمجاهدين
على صحة الاستثناء في الايمان بأن يقال أنا مؤمن ان شاء الله
تعالى تأدياً أو تبركاً أو تردداً فيما هو آية النجاة أعني ايمان
الموافاة والعبرة بالموافاة بمعنى انه المنجي وان كان الناجز ايمانا
ثابتاً وكذا الكفر والسعادة والشقاوة والأكثر على

منعه لايهام الشك في الناجز (فصل) الجمهور على صحة
 ايمان المقلد لصدق التعريف عليه وعدم الدليل على اشتراط
 الدليل والقياس على ايمان اليأس فاسد لأن العلة كونه ايمان دفع
 عذاب ولأنه لم يبق للعبد قدرة التصرف في نفسه والاستمتاع
 بها وأما المانعون فالمعتزلة يشترطون في كل مسألة التمكن من
 اقامة الحجة ودفع الشبهة والشيخ ابتداء الاعتقاد على دليل في
 الجملة والى هذا رجع المتأخرون من المعتزلة حيث قالوا بخلاف
 فيمن نشأ في شاطئ جبل ولم يتفكر فأخبره انسان بما يجب عليه
 اعتقاده فصدقه وأما من نشأ في دار الاسلام ولو في الصحاري
 وتواتر عنده حال النبي فمن أهل النظر وقال بعضهم ان وجوب
 النظر انما هو في حق البعض . وأما العاجزون كالعوام فلا
 يكلفون الا تقليد الحق أو سماع أوائل الدلائل فان فهموا
 كفاهم وهم أصحاب الجمل والا فلا يكلفون قالوا وليس
 الخلاف في اجراء أحكام الاسلام بل في انه هل يعاقب
 عقوبة الكافر والكفر عدم الايمان عما من شأنه وان خلا
 عن تكذيب وانكار ومن فسره بالجحد بالله أراد الجهل بما
 علم قطعا انه من أحكامه اجمالا وتفصيلا * والتكفير ببعض

الافعال مع بقاء كمال التصديق ان سلم فبني على ان الشارع
 جعل بعض المحظورات علامة التكذيب وكذا بعض
 التأويلات في الأصول * والكافر ان أظهر الايمان خص
 باسم المنافق وان سبق اسلامه فبالمرتد وان آل اعتقاده الى
 تعدد الاله فبالشرك . وان تدين ببعض الكتب السماوية
 فبالكتابي وان اعتقد استناد الحوادث الى الزمان فبالدهري
 وان نفي الصانع فبالمعطل وان أظهر شعائر الاسلام وأبطن
 عقائده ككفر وفاقا فبالزنديق * والجمهور على ان من كان
 مخالف الحق من أهل القبلة ليس بكافر مالم ينكر شيئاً من
 ضروريات الدين لان النبي ومن بعده لم يفتشوا عن العقائد
 والسكوت عن الأصول التي هي من ضروريات الدين انما
 كان لشهرتها ولظهور ادلتها * والمعتزلة يكفرون بأكثر
 العقائد المخصوصة بأهل السنة والجماعة ولذا قال الاستاذ
 نكفر من كفرنا * والفسق هو الخروج من طاعة الله
 بارتكاب الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة والبدعة مخالفة
 أهل الحق في العقيدة وحكمها البغض والاهانة ومنهم من جعل
 المخالفة في بعض الفروع منها ومنهم من زاد كل أمر لم يكن

في عهد الصحابة ومن هاهنا جاز كون بعض البدعة حسنة
 ﴿فصل﴾ الامامة رياسة عامة في أمر الدين والدنيا
 خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم نصب الامام واجب
 على الخلق سمعا عندنا للاجماع ولكونه مقدمة ماوجب من
 اقامة الحدود من منافع لا تحصى وعقلا عند بعض المعتزلة
 لما فيه من دفع الضرر * ورد بأن هذا القدر لا يوجب
 استحقاق تاركه الذم والعقاب وعلى الله عند الشيعة لكونه
 لطفا محضا محصلا للمعرفة مقربا الى الطاعة * ورد بأنه
 لا وجوب على الله وبأنه يتضمن مفسد وان قلت على انه لو
 سلم فكمال اللطف اظهره فلم يجب اذ لو وجب لاظهره
 وقول الخوارج انه لا يجب أصلا لما فيه من اثار الفتنه فاسد
 لقيام الدليل ولان فتنة عدمه أشد ويشترط فيه التكليف
 والحرية والدكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد
 واصابة الرأي لظهور الاحتياج اليها وكونه قرشيا لقوله عليه
 السلام (الائمة من قريش الا قدموا قريشا) ولان لشرف
 النسب أثرا في الآراء وخالفت الخوارج وأكثر المعتزلة
 لقوله عليه الصلاة والسلام (أطيعوا ولو أمر عليكم عبد

حبشي أجدع) وعند الاضطرار يكفي ذو شوكة نصب أو استولى * واشترط الشيعة كونه هاشميا بل علويا وأفضل أهل زمانه لقبح تقديم المفضول . ورد بالمنع اذ ربما يكون المفضول أصلاح وان يكون معصوما قياسا على النبوة ولكونه واجب الاطاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة لا يناله الظالمون ولانه لو عصى لافتقر الى امام آخر وتسلسل ولكان ناقضا للشرع وقد شرع حافظا له . ورد بمنع الجامع وبأنه انما يجب فيما لا يخالف الشرع وعند المخالفة يرجع الى الادلة والاجتهاد وبأن عدم العصمة لا يوجب المعصية فضلا عن الظلم وبأن وجوبه شرعي لا عقلي وبأنه ليس حافظا له بذاته . ثم الجمهور على ثبوت الامامة وانعقادها باختيار أهل الحل والعقد اذ قد اشتغل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد قتل عثمان بالبيعة والاختيار من غير تكبير وخالف الشيعة لانه قد يخفى على أهل البيعة بعض الشروط كالعصمة والافضلية ومعرفة الدين كله ولانه ليس اليهم تولية مثل القضاء والاحتساب ولان فيه اثار الفتنه ولان من اختاروه يكون خليفة منهم لامن الله ورسوله . وأجيب

بمنع الاشتراط ومنع الخفاء بمعنى عدم الظن وبأنه لو سلم
عدم تقويض مثل القضاء فلو جود الامام وبأنه لا فتنة عند
الاذعان للحق واعتبار الترجيح ولو سلم ففتنة عدم الامام
أشد وبأن من اختاروه خليفة الله ورسوله بدليل الشرع وفيه
الكمال للدين واستخلاف وتوصية من النبي فلا يرد (اليوم
أكملت لكم دينكم) وانه كان يستخلف ويوصي البتة .
واما ادعائهم النص الجليّ على عليّ فقدح على أكابر الصحابة
بالجهل والعناد والفساد بل في عليّ اذ لم يقم بالامر ولم يحتاج
بالنص بل قدح في الكتاب حيث اثني عليهم وجعلهم خير
أمة ألا يرى أن عليا قبل الشورى وقال لطلحة ان أردت
بايعتك وعاون أبا بكر وعمر وأشار اليهما بالاصلاح وصلى
معهما الجمع والاعياد وان كثيرا من عظماء أهل البيت
أنكروا النص الجليّ وان العباس قال لعل امدد يدك لا بايعك
﴿فصل﴾ الامام بعد رسول الله أبو بكر لا جماع
أهل الحل والعقد قد ثبت اتقياد عليّ وتسميته اياه خليفة
والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التأخر ولأن السكل
اتفقوا على امامة أبي بكر أو عليّ أو العباس ثم انهم لم ينازعوا

فيه فتعين وقد يتمسك بقوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى
بأس شديد) والداعي اما أبو بكر أو عمر باتفاق المفسرين
وبقوله صلى الله عليه وسلم (اقتدوا بالذين من بعدي أبي
بكر وعمر والخلافة بعدى ثلاثون سنة) وبانه صلى الله عليه
وسلم استخلفه في الصلاة ولم يعزله ولذا قال عليّ قدّمك
رسول الله لا امر ديننا أفلا تقدمك لا امر ديانا . وقالت
الشيعة عليّ لا تتفاء العضمة والافضلية والنص في غيره ورد
بالمع ولقوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله) والمراد بالولي
المتصرف في الامر اذ ولاية النصرة تعم الجميع . وأجيب بان
سوق الآية لولاية المحبة والنصرة واما وصف المؤمنين
فللمدح والزيادة الشرف وهم راكعون للعطف لا كصلاة
اليهود أو خاضعون على ان الحصر لنفي التنازع ولم تكن
الامامة حينئذ كذلك وحمل صيغة الجمع على الواحد بعيد
وولاية التصرف بالفعل لم يكن لعل حينئذ وفي المال
لا يستقيم في الله تعالى ورسوله ولما تواتر من قوله (من كنت
مولاه فعليّ مولاه) أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه
لاني بعدى) لان المراد بالمولى المتصرف في الامر اذ لاصحة

ولا فائدة لغيره ومنزلة هرون عامة فبقيت في الخلافة ورد
بأنه لا توارث في علي ولا عبرة بالآحاد في مقابلة الاجماع بل لاصحة
له ولو سلم فلا حصر فيه ويبطلهما عدم الاحتجاج بهما عند
الاحتجاج. وبهذا يندفع (ساموا عليه بامرة المؤمنين والضمير
لعلي * أنت الخليفة من بعدي * انه امام المتقين * هذا خليفتي
عليكم * أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني)
بكسر الدال وقد يحتج بان غيره لا يصلح لظاهمهم بسبق
كفرهم وفساده بين وبمطاعن مفصلة في حق كل من الثلاثة
ورد بأن بعضها اقراء وبعضها غير قادح واللبعض تأويلات
ثم عمر لتفويض أبي بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم
عثمان لان عمر جعل الامر شورى بين ستة ووقع الاتفاق
على عثمان ثم علي لاجماع أهل الحل والعقد على مبايعته ثم
آل الامر الى الحسن وبعد ستة أشهر من بيعته سلم الامر
لمعاوية تسكيناً للافتنة فانقلبت الامامة الى الملك والسلطنة .
والافضلية بترتيب الخلافة أما اجمالاً فلان اتفاق أكثر
العلماء على ذلك يشعر بوجود دليل لهم عليه وأما تفصيلاً
فلقوله تعالى (وسيجنبها الاتقي الذي يوثي ماله يتركه) وهو

أبو بكر ولقوله صلى الله عليه وسلم (ما طلعت الشمس ولا
 غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر)
 وقوله (خيرا متي أبو بكر ثم عمر ولو كان بعدى نبي لكان
 عمر) وقوله عثمان أخي ورفيقي في الجنة) ويعضد ذلك ما تواتر
 من آثارهم وأخبارهم ومساغيهم في الاسلام وقالت الشيعة
 الافضل على وقوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجرا الا
 المودة في القربى) وجبريل وصالح المؤمنين) وقوله عليه
 الصلاة والسلام (من أراد أن ينظر الى آدم الحديث)
 والحديث الطير ولاته ازهد واعلم . وأجيب بعد التسليم بأن
 الكلام في الاكرم عند الله . وأما بعدهم فقد ثبت ان
 فاطمة سيدة نساء العالمين وان الحسن والحسين سيدا شباب
 أهل الجنة وان العشرة الذين منهم الاثثة الاربعة وطلحة
 وزبير وعبد الرحمن وسعد وشعيد وأبو عبيدة مبشرون
 بالجنة . ثم الفضل للعلم والتقوى . والحق تعظيم جميع الصحابة
 والكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين والانصار لما ورد
 في الكتاب والسنة من الثناء عليهم ولقوله (الله الله في
 أصحابي لا تسبوا أصحابي) خير القرون قرني) وتوقف على

عن بيعة أبي بكر لحيرته وحزنه وعن نصرة عثمان لعدم رضاه
وعن قبول بيعته لاعظام الحادثة وعن قتال القتلة لشوكتهم
أولائه رأى عدم موافقة البغاة لما اتلفوا من المال والدم
وتوقف جماعة عن الخروج معه الى الحروب كان لاجتهاد
أو لعدم الزام منه لالتزام في امامته والمصيب في حرب الجمل
وحرب صفين وحرب الخوارج على . والمخالفون بغاة
لا كفر ولا فسقة لما لهم من الشبهة ولهذا نهى على عن لعن
أهل الشام ❦ خاتمة ❦ وقد وردت أحاديث صحيحة في ظهور
امام من ولد فاطمة وفي نزول عيسى وفي خروج الدجال
وغير ذلك من الاشارات كدابة الارض وبأجوج ومأجوج
وطلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلاثة وقلة العلم
والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة الفساق والارذال .
ويشبه أن يكون هذا عند قرب الساعة فلا ينافي خيرية
آخر الامة على ما قال صلى الله عليه وسلم (مثل أمتي مثل
المطر لا يدرى أوله خير أم آخره رزقنا الله خير الآخرة
والاولى ووفقنا للعلم بما يحب ويرضى انه خير موفق ومعين
والحمد لله رب العالمين *

فهرست تهذيب المنطق والكلام

صحيفة	صحيفة
الموجود والمقولات العشرة	٣ خطبة الكتاب
الباب الرابع في الجواهر وفيه	٤ القسم الاول في المنطق وفيه
فصول المشتعلة على بيان	أربعة فصول
الجسم والجزء واجتماع العناصر	٧ المقصد الثاني في التصديقات
على اختلاف المذاهب فيها	٩ فصل في التناقض
مقالة في المجردات وفيه بحثان	١١ فصل في القياس
الباب الخامس في الالهيات	١٣ فصل في الاستقراء
فصل في الذات	فصل القياس اما برهاني الخ
فصل في التنزيهات	١٥ القسم الثاني في الكلام وفيه
فصل في صفات الوجودية	ستة أبواب
فصل في أحواله	١٥ الباب الأول في المقدمة
فصل في أفعاله	١٧ الباب الثاني في الأمور العامة
فصل في تغاير الاسم والمسمى	٢٠ فصل ماهية الشيء ما به يجاب
الباب السادس في السمعيات	٢٢ فصل في التعيين
وفيه ثلاثة عشر فصلا	٢٧ فصل في القدم
خاتمة في ظهور امام من ولد	٣١ فصل في العلة والمعلول
فاطمة الخ	٣٥ الباب الثالث في الأعراض
تمت	وفيه فصول المشتعلة على بيان